الأمم المتحدة

A/69/825

الجمعية العامة

Distr.: General
23 March 2015
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ١٢٣ من جدول الأعمال
التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات
الإقليمية والمنظمات الأخرى

رسالة مؤرخة ٢ آذار/مارس ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أشير باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى مؤتمر القمة الثالث لرؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في بيلين، كوستاريكا، في ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

وفي هذا الصدد، أرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقاتها التالية باعتبارها من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٢٣ من جدول الأعمال:

(أ) إعلان بيلين السياسي (المرفق الأول)؛

(ب) خطة العمل لعام ٢٠١٥ (المرفق الثاني)؛

(ج) الإعلانات الخاصة الستة والعشرون التي اعتمدتها الجماعة (المرفق الثالث).

(توقيع) خافيير لاسو مندوزا
الممثل الدائم

280715 190615 15-04626 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٢ آذار/مارس ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة

مؤتمر القمة الثالث لرؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عقد في بيلين، كوستاريكا، في ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

إعلان بيلين السياسي

ألف - نبني معا التنمية المستدامة مع الإنصاف

إدراكا منا نحن رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لمسؤوليتنا تجاه تنمية شعوب ومجتمعات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي نمثلها، وتجاه المجتمع الدولي الذي ننتمي إليه، نسلم بالحوار النشط داخل الجماعة، وآلية التنسيق السياسي لبلدان الجماعة البالغ عددها ٣٣ بلدا، من أجل تعزيز الوحدة من خلال التنوع والتكامل والتعاون، والتضامن وتنمية القدرات الوطنية والإقليمية بما يسمح لنا بالمضي قدما صوب المزيد من الرخاء والرفاه الشعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ويشكل القضاء على الفقر، فضلا عن التنمية المستدامة، والإدماج الاجتماعي والاقتصادي والمالي تحديات تتطلب جهودا عالمية وإقليمية ووطنية، إلى جانب الجهود التي تبذلها حكوماتنا ومجتمعاتنا المحلية. ويعد القضاء على الفقر بشكل لا رجعة فيه شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة وضمان التوازن في فرص التقدم للمجتمعات. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون إدراج الجماعات التي تعاني الضعف، مثل الشعوب الأصلية وغيرهم من السكان القبليين، والسكان المنحدرين من أصل أفريقي والنساء والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرين والأطفال والمراهقين. ويعتبر الإنصاف والإدماج الاجتماعي والمالي والحصول على الائتمان العادل أساسيا لضمان الوصول عموما إلى العدالة، ومشاركة المواطنين، والرفاه والعيش الكريم للجميع. كما يعد النهوض بثقافة السلام وعدم العنف أيضا عناصر أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، نؤكد مجددا نحن المجتمعين في كوستاريكا في مؤتمر القمة الثالث هذا، المعقود في ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، تحت شعار ”نبني معا“، التزامنا بمبادئ القانون الدولي، والسلام، والتنمية المستدامة، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والقضاء على الجوع والفقر ومكافحة عدم المساواة، وجميع أشكال العنصرية، ونؤكد

من جديد رؤيتنا لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كمنطقة فرص للجميع، يسود فيها الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والمالي، والتسامح والاحترام. ونؤكد من جديد كذلك التزامنا بالتعددية والتعاون الدولي كتدابير شاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ونوافق بالتالي على ما يلي:

١ - التأكيد مجددا على عزمنا على القضاء على الفقر المدقع والجوع وعدم المساواة في المنطقة كشرط مسبق لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال بلورة سياسات اقتصادية واجتماعية، وبيئية تشمل المشاركة المتكاملة والعادلة للمواطنين.

٢ - معالجة مكافحة الفقر بطريقة متكاملة ومتعددة الأبعاد، بالتصدي مباشرة لأسبابه، بما في ذلك، في جملة أمور، تعزيز سياسات الإدماج الاجتماعي والمالي الوطنية والإقليمية، الموجهة خصوصا إلى الفئات التي تعاني من الضعف بطريقة تعزز العدالة الاجتماعية، والتماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة والحفاظ على الأماكن المعنية للنهوض بها.

٣ - ضمان الاحترام الكامل للديمقراطية وسيادة القانون، فضلا عن جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية والحق في السلام، في نموذج للتنمية المستدامة يجعل من الشخص محورا لسياساتنا. ومن ثم نسلم بأهمية تعزيز التعددية والمشاركة الكاملة الواسعة النطاق والمتنوعة للمواطنين.

٤ - تعزيز إجراءات إعمال المساواة والإنصاف بين الجنسين لإدراجها كمحاور أساسية وشاملة في السياسات العامة والإجراءات التي تتخذها الدول، ولا سيما الموجهة لتعزيز تمكين المرأة، والمساواة الفعلية، المستمدة من التنوع، على أن توضع في الاعتبار مراحل الحياة كافة؛ وخاصة، الحصول على العمل اللائق، والتعليم الجيد، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والصحة، والحياة الخالية من العنف والتمييز، والمشاركة على قدم المساواة في مناصب صنع القرار في جميع سلطات الدولة بمختلف مستوياتها، بما في ذلك الحكومات الإقليمية والمحلية، باعتبارها عوامل محدِدة لتوطيد الديمقراطية والمضي قدما صوب نموذج إنمائي أكثر تشاركية وشامل ويحترم حقوق المرأة؛ مع مراعاة العمل المشترك مع المجتمع المدني، والمنظمات الاجتماعية، والقطاع الخاص واعتماد مخصصات في ميزانياتها لغرض وضع وتنفيذ سياسات عامة تتعلق بالمساواة.

٥ - تشجيع وضع وتنفيذ برامج إنمائية إقليمية ووطنية فعالة، ذات رؤية متوسطة وطويلة الأجل، وآليات للشفافية والمساءلة، واستخدام الموارد المتاحة بشكل مناسب على الصعيدين الوطني والدولي، من أجل القضاء على الجوع والفقر وعدم المساواة.

٦ - تعزيز آليات منع وكشف الفساد أيضا، ومعاقبة مرتكبيه ومكافحته؛ وتحسين الكفاءة والشفافية في الإدارة العامة، وتعزيز المساءلة على جميع المستويات، فضلا عن مشاركة المواطنين في الإشراف على الشؤون العامة، والحصول على المعلومات، وفقا للتشريعات الوطنية ذات الصلة والاتفاقات الدولية التي انضمت إليها الدول.

٧ - تعزيز التنفيذ الفعال للصكوك الدولية لمنع الفساد ومكافحته في بلداننا، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية في السياسات العامة، وتعزيز فرص الحصول على المعلومات، ومشاركة المواطنين والرقابة الاجتماعية والإدارة العامة المتسمة بالفعالية والكفاءة.

٨ - تأييد إتاحة فرص العمالة الكريمة والمنتجة وتوفير العمل اللائق، في إطار النمو مع الإدماج الاجتماعي، باعتبارها شروطا ضرورية للتغلب على الفقر والحد من عدم المساواة في المنطقة.

٩ - التأكيد مجددا على التزامنا بالتنفيذ الكامل للحق في التعليم، والاعتراف بالثغرات المعرفية والاتفاق على ضرورة الحد منها بشكل فعال. وفي هذا الصدد، نلتزم بتعزيز التعاون الاقليمي من أجل تحقيق حصول الجميع على التعليم العام والمجاني والجيد، وبالتالي، تعزيز التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة والتنمية البشرية، لضمان تيسير وصول ومشاركة المرأة والرجل، ولا سيما الشباب، وضمان المساواة أيضا في الحصول على التعليم لذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة (المرتبطة بالإعاقة أو غير المرتبطة بها) والمهاجرين والشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، وإدراج التقدم العلمي والتكنولوجي باستمرار، وتعزيز الحراك الاجتماعي وتحسين فرص العمالة في جميع مراحل الحياة، وتنمية الإنتاجية والقدرة، والقدرة التنافسية القائمة على المعرفة والقيمة المضافة، في جملة أمور أخرى.

١٠ - تعزيز السياسات المعنية بالتعليم الجامعي العالي بنشاط، بجميع الطرائق الأكاديمية التي تتيح إمكانية الوصول على قدم المساواة إلى التعليم العالي الجيد. ولهذا الغرض سننفذ استراتيجيات تعاون وتآزر تتعلق بدورات وبرامج معتمدة في البلدان الأعضاء في الجماعة، والآليات الإقليمية القائمة، فضلا عن السياسات والصكوك الوطنية والإقليمية الرامية إلى تعزيز المواهب البشرية في المنطقة، في سياق التعددية الثقافية واللغوية. وسيتم هذا بدعم من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتبادل الممارسات الجيدة وآليات التعاون.

١١ - تأكيد التزامنا بجعل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة خالية من الأمية، فضلا عن توفير التعليم الجيد على جميع المستويات، والتأكيد مجددا على أن التعليم

حق أساسي يسهم في عمليات التنمية المستدامة في المجتمع المحلي. ونلتزم ببذل الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل للحق في التعليم للجميع والجيد مجانا، ومن ثم إحراز تقدم في الحد من الفجوات المعرفية التي لا تزال قائمة في المناطق.

١٢ - التأكيد مجددا على التزامنا بإيجاد فرص من خلال الرياضة، لتعزيز الإدماج الاجتماعي، ومكافحة الفقر وعدم المساواة في منطقتنا، على اعتبار أن الرياضة تعد ركيزة أساسية وأداة للإدماج الاجتماعي، مما يسهم في تحسين نوعية الحياة، والحد من الفقر ومنع الجريمة.

١٣ - التنويه بأهمية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك شبكة الإنترنت، فضلا عن الابتكار، كأدوات لتشجيع السلام وتعزيز الرفاه، والتنمية البشرية، والمعرفة، والإدماج الاجتماعي والنمو الاقتصادي، مع تسليط الضوء على مساهمتها في تحسين التغطية ونوعية الخدمات الاجتماعية. والتأكيد مجددا كذلك على الاستخدام السلمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على نحو يتفق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وليس بهدف تقويض المجتمعات أو خلق أوضاع تنطوي على احتمال تأجيج النزاع بين الدول. وضمان استقرار وأمن شبكة الإنترنت، وضمان الشرعية التي تتطلب إدارة قائمة على المشاركة الكاملة لجميع أصحاب المصلحة، سواء من البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية، في ممارسة أدوار ومسؤوليات كل منها.

١٤ - تعزيز النمو والتقدم، والإدماج الاجتماعي، والاقتصادي والمالي والتنمية المستدامة في بلداننا من خلال التنمية الإنتاجية، ونقل التكنولوجيا، وجميع أساليب التعاون، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون فيما بين بلدان المنطقة. وتعزيز الالتزامات في مجال نقل التكنولوجيا، والوصول إلى المعلومات وحقوق الملكية الفكرية. وكذلك، تعزيز مشاريع التعاون التي تشمل تبادل العلماء والموظفين المؤهلين في المنطقة، وتدعم نقل المعارف العلمية والإبداع الفكري والابتكار والرفاهية لبلداننا.

١٥ - تعزيز الحلول التوفيقية من خلال معايير قابلة للقياس، والتي تم التوصل إليها في خطة تطبيق مقررات جوهانسبرغ، ولا سيما الدعوة إلى تعزيز وتيسير وتمويل الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئيا وما يناظرها من الخبرة، عند الاقتضاء، وتنميتها، بشروط مواتية، ولا سيما من خلال تبادل العلماء فيما بين الجامعات، ومعاهد التعليم العالي ومعاهد التنمية التكنولوجية في المنطقة، مما سيكون مواتيا لنقل المعارف والإبداع العلمي والفكري والابتكار.

١٦ - تركيز العمل صوب الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والمالي، والتعاون بين الدول الأعضاء في الجماعة، على أن يكون محور ذلك المواهب البشرية، مع إدراك

الحاجة إلى وضع سياسات إنمائية شاملة وطنية تدعم هذا الهدف، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومباشرة الأعمال الحرة، ومؤسسات التعاونيات المنتجة ذات الأثر الاجتماعي.

١٧ - التسليم بالمساهمة المباشرة للزراعة الأسرية في الأمن الغذائي والتنمية المستدامة من أجل إيجاد منطقة خالية من الفقر والجوع، والترحيب بإعلان الاجتماع الوزاري الأول للجماعة بشأن الزراعة الأسرية، المعقود في برازيليا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

١٨ - اعتماد خطة الجماعة بشأن الأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٢٥، وتوجيه الشكر لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية لما قدمته من دعم في إعدادها.

١٩ - الإحاطة علما بقرار أعضاء مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الممثلة في روما، بتأييد إعادة انتخاب الدكتور خوسيه غرازيانو دا سيلفا لمنصب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، في مؤتمر المنظمة الذي سيعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٢٠ - التسليم بدور الثقافة واحترام تنوع التعبير الثقافي باعتبارهما من الجوانب الهامة للتنمية المستدامة، نظرا لتأثيرهما على النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، والتسليم بأنهما من العناصر الجوهرية للعملية الرامية إلى إيجاد مجتمعات أكثر إنصافا وأفضل استعدادا لمواجهة التحديات الراهنة.

٢١ - دعم الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الاجتماع الثاني للوزراء والسلطات الرفيعة المعنية بالثقافة، في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٤، في كاراكاس، ولا سيما ما يتعلق بتنفيذ خطة عمل الجماعة بشأن الثقافة التي ترمي إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية، وإيجاد سبل التواصل وتيسير إمكانية الوصول فيما بين البلدان الأعضاء بغية تعزيز وحدة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للمضي قدما في طريق التكامل الثقافي في المنطقة، والحفاظ على التراث الثقافي وتعزيز الثقافة المواتية للنمو الاقتصادي الإنتاجي، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة.

٢٢ - التسليم بضرورة تعزيز الصلة بين الهجرة الدولية والتنمية، ومساهمة المهاجرين في تنمية في بلد المقصد، وجعل المهاجر وأسرته وليس وضعه من حيث الهجرة، في صميم هذه المسألة، مع الفهم بأن من واجب جميع دول المنشأ، أو العبور والمقصد ضمان الاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان للمهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين،

بما في ذلك هجرة الأطفال والمراهقين، المصحوبين وغير المصحوبين، وزيادة الاهتمام بتفادي تفاقم ضعفهم. ونعتبر أن من الضروري النظر في هذه العلاقة بين الهجرة والتنمية، ونتطلع إلى اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتنفيذها.

٢٣ - التسليم بضرورة وضع إجراءات ترمي إلى تبادل الخبرات بشأن عمليات الهجرة المأمونة لمواطنينا، في البلدان التي يهاجرون إليها، فضلا عن العودة إلى بلدانهم الأصلية في منطقتنا على حد سواء.

٢٤ - الترحيب بالالتزامات التي تعهدت بها البلدان الأعضاء في الجماعة، والواردة في تقرير الاجتماع الثالث بشأن الهجرة، المعقود في أسوغويس (Azogues)، إكوادور في ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، والتصديق على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٧/٦٩ المعنون ''الأطفال والمراهقون المهاجرون''.

٢٥ - التأكيد على أهمية الحق في الحصول على المعلومات ومشاركة المجتمع في تعزيز التنمية المستدامة، وفقا للقدرات الوطنية والحقائق والخطط والتشريعات والاتفاقيات، والمعايير الدولية الواجبة التطبيق. وتسليط الضوء، في هذا الصدد، على التقدم المحرز في عملية تنفيذ المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لعام ١٩٩٢، الذي ينبغي أن يتسق مع السياسات الوطنية ومع الاحترام الكامل للسيادة الوطنية. وينبغي توخي هذه العملية في سياق متوازن لتطور مبادئ إعلان ريو الأخرى لعام ١٩٩٢.

٢٦ - ونسلّم بمختلف الرؤى والنهج والنماذج والأدوات لتحقيق التنمية المستدامة، وأهمية التنمية المنسجمة مع الطبيعة، وأهمية تعزيز التعاون والتواصل والتنسيق والمواءمة بين السياسات العامة الوطنية بشأن القضايا البيئية، والحاجة إلى تعديل أنماط الاستهلاك غير المستدامة السائدة.

٢٧ - ونسلّم بضرورة تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك في المنطقة، ونحث على إدارة عمليات الإنتاج والاستهلاك المستدامة، بما يسهم في القضاء على الفقر، والتخفيف من آثار التصحر والجفاف وتغير المناخ وحفظ التنوع البيولوجي والأولويات الإقليمية الأخرى التي يترتب عنها آثار على الصعيد العالمي.

٢٨ - تعزيز الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة وغير الخطرة والمشاركة فيها، بما يكفل التآزر مع العمليات والمبادرات القائمة في بلدان المنطقة.

٢٩ - نرحب بعقد الاجتماع الأول للآليات الإقليمية ودون الإقليمية للقضاء على الجوع والفقر، بتنسيق من التحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية - المعاهدة

التجارية للشعوب، الذي عقد في مقر المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، في كاراكاس في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤، محققا بذلك التكليف الوارد في خطة عمل هافانا الصادرة عن الجماعة. ونرحب كذلك بالاجتماع التقني الذي عقد في كاراكاس في ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، والذي نوقش فيه تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالسياسات العامة الاجتماعية، التي اعتمدت في كاراكاس في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٣ باعتبار ذلك خطوة صوب عقد اجتماع الجماعة الثاني للوزراء والسلطات الرفيعة المعنية بالتنمية الاجتماعية وبالقضاء على الجوع والفقر.

باء - المشاركة في وضع أولويات خطة التنمية العالمية

تقع جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في منطقة غير متجانسة وتعمل على تنمية نفسها فيها. ورغم أن المنطقة أحرزت تقدما كبيرا في الحد من الفقر، إلا أننا لا نزال نواجه تحديات في هذا الخصوص. والمهمة أكبر فيما يتعلق بعدم المساواة، حيث التقدم أبطأ والصعوبات أعظم. ونحن نستوحي تعريف أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لبناء فرص التقدم للجميع، بوضع أهداف واضحة ومحددة، مع مراعاة اختلاف الظروف والقدرات ومستويات التنمية على الصعد الوطنية. وباعتبارنا منطقة فمن الضروري أن نؤثر على النقاش العالمي بما يعزز موقف منطقتنا ويبني توافق في الآراء بين الحكومات، مع الاهتمام دائما بما تقدمه سائر الجهات الفاعلة من إسهامات في عملية التنمية، ومن بينها منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات الدولية، والمشاريع العامة والمختلطة والاجتماعية، والتعاونيات، وقطاع الأعمال التجارية، من بين جهات أخرى.

ولهذه الأسباب فإننا نلتزم بما يلي:

٣٠ - مواصلة توطيد ساحات النقاش بشأن المسائل ذات الأولوية الدولية والضرورية لبناء توافق في الآراء ومواصلة تعزيز الجماعة وتوقعات ذلك بالنسبة للخطة العالمية، بحيث يسهم في تعزيز دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٣١ - العمل، في هذا السياق، على تعزيز التشاور والتنسيق فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ليس فقط في الحالات التي تجري فيها بانتظام، ولكن أيضا في محافل أخرى متعددة الأطراف، عندما يكون ذلك مناسبا وممكنا، من أجل التوصل إلى مواقف مشتركة. والقيام، كذلك، بإبراز أهمية تعزيز التوصل إلى توافق في الآراء فيما بين الدول الأعضاء في الجماعة، عند الإمكان، بشأن مختلف العمليات المتعددة الأطراف

ذات الصلة بتنمية بلداننا. ومن أجل تعميق التنسيق، سوف نبدأ عملية نقاش تتيح لنا صنع القرارات في المستقبل.

٣٢ - التأكيد مجددا على الإعلانات الخاصة المنبثقة عن مؤتمري قمة الجماعة الثاني والثالث بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والتصديق على التزام أعضاء الجماعة بمواصلة المشاركة بنشاط وعلى نحو بناء في المراحل التالية من عملية وضع الخطة. وكفالة وضع تعريف لخطة التنمية في إطار عملية تفاوضية حكومية دولية عالمية وشاملة ومفتوحة وشفافة وجامعة.

٣٣ - ضم الجهود المبذولة لأغراض المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية من أجل وضع خطة عمل محددة تهدف إلى معالجة المسائل المنهجية والهيكلية التي تؤثر على توافر الموارد اللازمة لتمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية.

٣٤ - التأكيد مجددا على أنه من أجل تناول الأهداف المتمثلة في القضاء على الجوع والفقر وعدم المساواة على النحو المناسب، لا بد للدول من المشاركة والتخطيط بشكل فعال، بوسائل منها ضمان وضع الهيكل المالي الدولي والإقليمي في خدمة البشر وتمكينهم من تحقيق أهداف التنمية المستدامة على أفضل وجه.

٣٥ - الإعراب عن اقتناعنا بأهمية المواضيع ذات الصلة بتعزيز الهيكل المالي الإقليمي والدعوة إلى مواصلة العمل بطريقة منسقة في الاتفاقات والالتزامات المبرمة بشأن التعاون والتكامل النقدي والمالي. ونقر، في هذا الصدد، بالدعم المقدم للمواضيع التي جرى تناولها في خطتي عمل كاراكاس وهافانا والقرارات المتخذة في إعلان كيتو المنبثق عن الاجتماع الثاني لوزراء المالية في دول الجماعة.

٣٦ - حث مؤسسات التنمية الوطنية على تحليل الخيار المتعلق باتخاذ تدابير لتبادل الخبرات والتعاون على صعيد الجماعة، مع منظور لتشكيل شبكة تمويل إقليمية من أجل التنمية تتيح تعزيز النشاط الإنتاجي والتجاري في الدول الأعضاء، ودعوة المصارف المركزية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى القيام بذلك أيضا.

٣٧ - التأكيد مجددا على تضامننا مع جمهورية الأرجنتين ودعمها في التوصل إلى اتفاق فيما يتعلق بإعادة هيكلة الديون السيادية التي لا تمس سياساتها الإنمائية ورفاه شعبها.

٣٨ - الإعراب عن نيتنا التوصل إلى توافق في الآراء من خلال جميع الآليات المتعددة الأطراف الدولية، وذلك بمشاركة جميع المؤسسات ذات الصلة، عند الاقتضاء، بشأن

إعادة هيكلة الديون السيادية. ونبرز، على وجه الخصوص، في جملة أمور، عملية التفاوض التي بدأت بالقرار ٣٠٤/٦٨ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٣٩ - توفير الدعم اللازم للظروف التي يعيشها بلد غير ساحلي، في تنفيذ التدابير الفعالة المخصصة للتغلب على مواطن الضعف والمشاكل الناجمة عن هذه الحالة، وتيسير حرية المرور عبر أقاليم دول المرور العابر بجميع وسائل النقل، ومطابقة القواعد السارية مع أحكام القانون الدولي والاتفاقيات الدولية والاتفاقات الثنائية الجارية.

٤٠ - الترحيب بالنجاح في التقدم الذي أحرزه مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، المعقود في فيينا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وتأكيد الالتزام مجددا بتطبيق برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، لتلبية هذه الاحتياجات بطريقة متكاملة، ومواجهة التحديات المحددة أمام تنمية البلدان النامية غير الساحلية بسبب عدم وجود شواطئ، وبُعد المسافة، والقيود الجغرافية.

٤١ - التأكيد مجددا على إعلان ومنهاج عمل بيجين والاحتفال بذكراهما السنوية العشرين (بيجين+٢٠)، وإدراك أهمية تمكين المرأة في جميع مراحل حياتها، ولا سيما المرأة التي تعيش حالة بالغة من عدم المساواة وفي ظروف يعتريها الضعف والتهميش، في صياغة وتنفيذ السياسات العامة والإجراءات التي تتخذها الدول؛ والتشديد على أهمية المرأة والفتاة في تعريف أهداف التنمية المستدامة، من خلال دمج هدف محدد يتناول تطور المساواة الجنسانية وتمكين المرأة والفتاة. وبالمثل، إبراز ما للموضوع الجنساني من أهمية بالنسبة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والتشديد على الحدث الرفيع المستوى ''المرأة في السلطة وصنع القرارات: بناء عالم مختلف''، الذي سيعقد في سانتياغو، شيلي، يومي ٢٧ و ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٥.

٤٢ - الاحتفال بإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ عن العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي مع موضوع ''السكان المنحدرين من أصل أفريقي: الاعتراف والعدالة والتنمية''، والاعتراف بالطابع المتعدد الأعراق لمجتمعاتنا بوضع خطة إقليمية تعزز سياسات الإدماج الاجتماعي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٤٣ - الاعتراف بأن الرق والاتجار بالبشر كانا من المآسي الفظيعة في تاريخ الإنسانية. والترحيب، في هذا الصدد، بمبادرة الجماعة الكاريبية الرامية إلى إنشاء لجنة التعويضات للجماعة الكاريبية.

٤٤ - توجيه التحية للمؤتمر العالمي للشعوب الأصلية، المعقود يومي ٢٢ و ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في نيويورك، واعتماد الوثيقة الختامية ومبادئها.

٤٥ - التأكيد مجددا على التزامنا بالسياسات الواردة في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، على نحو ما وافقت عليها الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، والتي فتح باب التوقيع عليها في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧، بهدف بناء مجتمع شامل للجميع تتاح فيه للأشخاص ذوي الإعاقة فرصة عادلة للمشاركة الكاملة. وبالإضافة إلى تلبية الاحتياجات في الوصول الفعلي إلى البيئة المعمورة، فإننا ملتزمون بتوفير الفرص المتكافئة وإمكانية الوصول إلى جميع المرافق والخدمات والمؤسسات الاجتماعية والصحية والتعليمية والاقتصادية والثقافية. وعلى هذا النحو فإن تحقيق سياسات الإدماج الاجتماعي لا يقدم باعتباره مطالبة خاصة من الأشخاص ذوي الإعاقة ولصالحهم، بل إنه جزء من التنمية الاجتماعية وإعادة تساوق التنمية الهيكلية المفيدة للجميع. وستحدد مجتمعاتنا السياسات لدى نظرها في المادة ٢ (التعاريف) والمادة ٣ (مبادئ عامة) والمادة ٨ (إذكاء الوعي) والمادة ٩ (إمكانية الوصول) والمادة ١١ (حالات الخطر والطوارئ الإنسانية) والمادة ٣٢ (التعاون الدولي) في إيجاد حلول وطنية وإقليمية فيما يتخذ من خطوات لتحقيق الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٦ - التأكيد مجددا على الجهود والمقاصد الرامية إلى إيجاد أوجه تآزر وتنسيقها في القضايا الصحية بين الجماعة والمناسبات الأخرى في المنطقة التي تعقد في إطار منظمة الصحة للبلدان الأمريكية والمؤتمر الأيبيري - الأمريكي، والمؤتمر الدولي المعني بالتغذية، وكذلك في مجموعات دون إقليمية من بينها مجلس وزراء الصحة بأمريكا الوسطى واجتماع قطاع الصحة في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

٤٧ - الاعتراف بأهمية تطبيق الدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ للتدابير المنصوص عليها فيها، ومبادئها التوجيهية، وبروتوكولاتها، وقراراتها، ومقرراتها ذات الصلة التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة وجمعية الصحة العالمية المتعلقة بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، وتعزيز النظم الصحية، باعتبارها الركائز الأساسية لحماية الصحة العامة، التي تسعى إلى ضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان، الفردية منها والجماعية، وخاصة السكان الذين يعيشون في أوضاع هشة، كالأطفال والشباب والسكان الأشد فقرا، والأشخاص ذوي الإعاقة، فضلا عن تحقيق التنمية الكاملة للدول. والإعراب في هذا السياق، عن التضامن مع جمهورية أوروغواي الشرقية في ممارستها لحقها السيادي المتمثل في تحديد سياساتها في مجال الصحة العامة.

٤٨ - إبراز أهمية إجراءات الوقاية من وباء إيبولا، ومن ثَمَّ مواجهته، التي اتخذت في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولا سيما التنسيق بين الجماعة والبلدان الأعضاء في التحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية - المعاهدة التجارية للشعوب، تحقيقا لهذه الغاية، والتشجيع على مواصلة النهوض بتلك الجهود المشتركة وعلى إمكانية توسيع نطاقها لتشمل المشاكل الصحية الخطيرة الأخرى التي تؤثر أو قد تؤثر على بلدان المنطقة.

جيم - مواجهة تغير المناخ والاحترار العالمي

تتعرض مجتمعاتنا بدرجة عالية لتغير المناخ. وهذا ما يتطلب منا التأكيد مجددا على التزاماتنا الوطنية والدولية المتعلقة بحماية وحفظ البيئة والتنوع البيولوجي، ومكافحة الاحترار العالمي.

واقتناعا منا بأن تغير المناخ هو أحد أخطر المشاكل في وقتنا الحاضر وأن أثره السلبي المتزايد يقوض الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، فإننا نقر بضرورة التعاون والعمل الدولي بشكل فعال ومناسب، للتعجيل بخفض انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، واعتماد تدابير التكيف والتخفيف، وضمان إتاحة القدر الكافي للبلدان النامية من وسائل التنفيذ المستدامة والتي يمكن التنبؤ بها، وفقا للمبادئ والأحكام الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والقرارات المتخذة في مؤتمرات الأطراف، في سياق المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة وقدرات كل منها.

ومع مراعاة التحديات الماثلة في التصدي للكوارث الطبيعية الناجمة عن مختلف الأخطار الطبيعية، والاجتماعية - الطبيعية، والاصطناعية، لا بد من تعزيز التدابير اللازمة للإدارة المتكاملة لمخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ وتقلبه. ونشدد على ضرورة التنسيق الداخلي الوثيق بين البلدان المجاورة للتصدي للعواقب الإنسانية التي تسببها للسكان الكوارث، كالفيضانات، والأعاصير، والجفاف، وغيرها.

وفي مواجهة هذه التحديات، سيمكّن العمل المشترك للجماعة من المضي قدما في التجارب الناجحة وتحقيق تقدم قابل للقياس.

ولذلك، فإننا نتفق على ما يلي:

٤٩ - التأكيد مجددا على الالتزام الإقليمي بالتنمية المستدامة في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠).

٥٠ - التشجيع على اعتماد سياسات عامة في إطار جدول أعمال القرن ٢١، من أجل التنفيذ الكامل لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠) والصكوك الأخرى ذات الصلة، في انسجام مع الطبيعة، وإبراز ضرورة تنفيذ هذه السياسات في سياق الرؤية الشاملة والمستقلة للطابع التكاملي.

٥١ - الترحيب بنتائج الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في ليما، بيرو، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، والتي تشكل خطوة تحضيرية أساسية في عملية وضع صك ملزم قانونا في إطار الاتفاقية التي ستعتمد في فرنسا في عام ٢٠١٥ على أساس الإنصاف، ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة، وبشأن قدرات كل من الأطراف والتزام البلدان المتقدمة بتقديم وسائل التنفيذ إلى البلدان النامية، ولا سيما في المسائل المالية وفي إطار نظام للقياس والإبلاغ والتحقق.

٥٢ - تأكيد الإعلان الذي عرضه رئيس الجماعة المؤقت في الجزء الرفيع المستوى من الدورة العشرين، باعتباره جهدا إقليميا يرمى إلى المضي قدما في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن قضايا تغير المناخ، ونكرر تأكيد عزمنا على مواصلة العمل على ترسيخ ذلك التوافق، بهدف الامتثال لموقف إقليمي محتمل في هذه المسألة، ولا سيما في ضوء الدورة الحادية والعشرين، التي ستعقد في باريس.

٥٣ - التأكيد مجددا على التزامنا بتعزيز التكامل الإقليمي في مجال الطاقة باعتباره أحد ركائز التنمية المستدامة وتحقيق عالمية الوصول إلى خدمات الطاقة التي تحسن نوعية الحياة الشعوب وتسهم في القضاء على الفقر الذي تعيشه.

٥٤ - التأكيد مجددا على التزام الدول الأعضاء في الجماعة بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة والدول ذات المناطق الساحلية المنخفضة، والتي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال اقتران الجهود التي تضطلع بها الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والتي تراعي الأوضاع الفريدة لهذه الدول وضعفها، والتي لا يمكن معالجتها إلا من خلال التعاون الدولي.

٥٥ - مضاعفة الجهود المبذولة لتحقيق الإدارة الشاملة للمخاطر والمساعدة الإنسانية في حالات الكوارث، بما يكفل تلبية الاحتياجات والمصالح الخاصة للمنطقة، وهي رؤية ستدرج في المؤتمر العالمي المقبل المعني بالحد من مخاطر الكوارث الذي سيعقد في سينداي، اليابان، في آذار/مارس ٢٠١٥. والدعوة إلى إقامة آليات للمساعدة والتعاون فيما بين بلداننا، وتعزيز القائم منها، عند الضرورة.

٥٦ - الإعراب عن دعمنا لإنجاز مؤتمر القمة للعمل الإنساني، الذي سيعقد في تركيا في عام ٢٠١٦، ولعمليات التشاور الإقليمية المعنية، التي يجري العمل على وضعها على الصعيد العالمي مراعاة لهذا الاجتماع. ونؤكد مجددا، على هذا النحو، الالتزام الخاص للمنطقة بعملية التشاور الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي ستعقد في غواتيمالا في أيار/مايو ٢٠١٥، ونشجع البلدان الأعضاء في الجماعة على المشاركة في هذا الاجتماع.

٥٧ - التأكيد مجددا على أهمية وضع خطة حضرية جديدة للمنطقة والتحديات المرتبطة بها، مع إدراكنا للتوسع الحضري السريع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في ضوء مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي ينظمه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الذي سيعقد في كيتو، إكوادور، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٥٨ - ترسيخ وضع سياسات مرنة للإسكان والتنمية لكفالة العدالة الإقليمية، وعكس مسار العزل الحضري، وتعزيز الاستدامة في الأقاليم، وإدراج إدارة المخاطر، والنظر في العلاقة بين المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم والمدن الكبرى، وتعزيز المؤسسات في المنطقة. والتأكيد مجددا أيضا على ضرورة قيام هذه العمليات على التشاركية والإقرار بالتنوع بوصفه فرصة لتحقيق التنمية.

دال - تعزيز السلام لتحقيق التنمية المستدامة

نحن ندرك أن السلام هو أسمى قيم التعايش بين البشر. لذا، نؤكد من جديد إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، والتزامنا الدائم بنزع السلاح النووي وحظر أسلحة الدمار الشامل على الصعيد العالمي، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، للقضاء إلى الأبد على استخدام القوة والتهديد باستخدامها في منطقتنا وضد فرادى البلدان. ولن نعمل سويا من أجل إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام فحسب، وإنما كذلك منطقة خالية من العنف.

فنحن أرسينا سويا، في منطقتنا، الهياكل الأساسية للسلام من أجل تعزيز الرفاه والتنمية المستدامة. لذا، نؤكد من جديد التزامنا بتعزيز الحق في السلام وسيادة القانون والعدالة، والتعليم، وثقافة السلام، إضافة إلى تعزيز احترام ومراعاة حقوق الإنسان للجميع.

ويجب على المنطقة أن تواجه مختلف أشكال ومظاهر الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ والإرهاب؛ والمشكلة العالمية المتعلقة بالمخدرات؛ والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين؛

ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وجميع أشكال الجرائم الحاسوبية، وأي محاولة لارتكاب فعل جنائي ضد أي بلد من بلداننا. كما أن الجريمة المنظمة تشكل تهديدا رئيسيا لديمقراطيتنا وتنميتنا، ويتعين بالتالي أن نبذل كل جهد ممكن لمكافحة هذه الآفة والقضاء عليها.

ونشدد على قيمة معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبروتوكولاتها (معاهدة تلاتيلولكو) وبمساهمتها في تحقيق السلام والأمن الدوليين، فهي التي أنشأت أول منطقة كثيفة السكان خالية من الأسلحة النووية على ظهر الأرض.

لذا فإننا نقرر ما يلي:

٥٩ - نؤكد مجددا التزام منطقتنا بتعددية الأطراف والحوار بين الأمم، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والاحترام الكامل لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وحق كل بلد من بلداننا غير القابل للتصرف في اختيار شكل التنظيم السياسي والاقتصادي الذي يريده.

٦٠ - نؤيد الترويج للسلام وتعزيزه بلا قيد، وحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، والاحترام المطلق لاستقلال الشعوب وحقها في تقرير المصير والسيادة، والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل بلد من البلدان، ومن ثم، نؤكد من جديد أن منطقة جماعتنا منطقة سلام خالية من الأسلحة النووية.

٦١ - نؤكد تأييدنا التام للعمل الذي تقوم به وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٦٢ - نؤكد من جديد أن من شأن نزع السلاح النووي بطريقة تامة وشفافة ولا رجعة فيها وقابلة للتحقق، يشكل هدفا هاما بالنسبة لمجموعة دولنا، وأن الضمان الفعال الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يتمثل في حظرها والقضاء عليها قضاءً تاما. وفي هذا السياق، تؤيد الدول من أعضاء جماعتنا التفاوض على صك عالمي ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية يتضمن جدولا متفقا عليه في إطار متعدد الأطراف.

٦٣ - نؤكد مجددا رفضنا القاطع للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وهو ما لا يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين فحسب، وإنما ينال أيضا من كرامة الإنسان، والتعايش السلمي والحضاري، ومن تعزيز التعاون الدولي ضد هذه الآفة.

٦٤ - نؤكد من جديد رفضنا للقوائم والشهادات الصادرة من جانب واحد عن بعض البلدان المتقدمة وتؤثر على بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،

ولا سيما تلك التي تشير إلى الإرهاب والاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص، وإلى مسائل أخرى ذات طابع مماثل، ونصدِّق على البلاغ الخاص الصادر عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتاريخ ٧ أيار/مايو ٢٠١٤ برفض إدراج كوبا ضمن ما يسمى بقائمة الدول الداعمة للإرهاب الدولي، الصادرة عن وزارة خارجية الولايات المتحدة.

٦٥ - نحيط علما ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة، كأول صك عالمي ملزم قانونا ينظم أعمال التصدي للنقل الدولي غير المشروع للأسلحة التقليدية، ونحيط علما كذلك باهتمام ترينيداد وتوباغو باستضافة الأمانة العامة لهذه المعاهدة.

٦٦ - نؤكد أهمية التعليم وتعزيز قيم ثقافة السلام باعتبارهما أساسا لخلق ثقافة اللاعنف؛ وتسخير التعليم من أجل استدامة المبادئ الأخلاقية الأساسية للرفاه والمساهمة في الدفاع عن حقوق الإنسان للجميع واحترامها وتعزيزها، إضافة إلى المساعدة على تعزيز التعايش مع الطبيعة.

٦٧ - تشاطر بلداننا الأعضاء في جماعتنا شعب بنما وحكومتها مظاهر الاحتفال في يوم ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤ بالذكرى المئوية لإنشاء قناة بنما، التي يتزامن موعد حلولها مع أعمال توسيع القناة التي ستواصل الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة في نصف الكرة الغربي، إضافة إلى إسهامها في التجارة العالمية والملاحة.

٦٨ - ونؤكد مجددا في معرض الإشارة إلى القرارات التي اتخذتها لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالقضاء على الاستعمار بشأن بورتوريكو، على شخصية بورتوريكو الأمريكية اللاتينية والكاريبية، ونؤكد من جديد أهمية هذه المسألة بالنسبة لجماعتنا.

٦٩ - وتلتزم البلدان من أعضاء جماعتنا بمواصلة العمل، ضمن إطار القانون الدولي، وبخاصة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ بإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة خالية من الاستعمار والمستعمرات.

٧٠ - ونعهد إلى المجموعة الرباعية لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أن تعمل بالمشاركة مع دول أعضاء أخرى ترغب في الانضمام إلى هذه المهمة، على طرح مقترحات للمُضي قدماً بشأن المسألة الموضَّحة في الفقرة ٣٨ من هذا الإعلان.

٧١ - ونؤكد من جديد تأييدنا للحق المشروع لجمهورية الأرجنتين في نزاعها المتعلق بالسيادة على جزر مالفيناس وجورجياس الجنوبية وساندوتش الجنوبية والمواقع البحرية المحيطة بها، ونعرب عن حرصنا المتواصل على تسوية هذا النزاع عن طريق

المفاوضات وباتباع السُبل السلمية عملاً بالنصوص التي يتضمنها القرار ٤٩/٣١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٧٢ - ونرحب بالقرار التاريخي الذي اتخذه رئيسا كوبا والولايات المتحدة باستعادة العلاقات الدبلوماسية. كما نعرب مرة أخرى عن تضامننا مع جمهورية كوبا، فيما نؤكد من جديد دعوتنا لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته على هذه الدولة الشقيقة لأكثر من خمسة عقود. ونحث رئيس الولايات المتحدة، على أن يستخدم صلاحياته التنفيذية الواسعة للاتخاذ إجراءات تدخل تغييرات جوهرية على قوانين الحصار.

هاء - نعزز علاقاتنا مع شركاء آخرين من خارج منطقتنا

تتطلب التحديات العالمية الرئيسية للتنمية المستدامة أن يقدم المجتمع الدولي حلولا متضافرة. أما القرارات التي اتخذت في الوقت الحاضر، فستحد من النزاعات المحتمل أن تثور في المستقبل. وبإمكان منطقتنا أن تتعاون مع شركاء آخرين من خارجها وأن تنسق معهم بشأن العديد من المسائل المختلفة المدرجة على جدول الأعمال المتعدد الأطراف للمضي قدما في تذليل التحديات.

ونتخذ في هذا السياق الإجراءات التالية:

٧٣ - تشجيع أي حوار تجريه جماعتنا مع بلدان أو مجموعة بلدان أخرى أو مع منظمات من مناطق أخرى من العالم لغرض وحيد هو تعزيز العمل والمناقشات الإقليمية بشأن المواضيع التي تهم جماعتنا، والقيام، حيثما أمكن، بتقاسم ونشر مواقف جماعتنا بشأن القضايا العالمية، وتعزيز المبادرات الإقليمية لأغراض التعاون والتجارة والاستثمار، والمكملة للجهود الوطنية ودون الإقليمية.

٧٤ - توجيه التهنئة للاجتماع الأول لمنتدى وزراء خارجية بلدان جماعتنا والصين، الذي عقد في بيجين يومي ٨ و ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ونؤكد من جديد استعدادنا للمضي قدما في تنفيذ الاتفاقين فورا.

٧٥ - التنويه بأهمية الاتفاق على عقد الاجتماع الثاني لمنتدى وزراء خارجية بلدان جماعتنا والصين، في سانتياغو، شيلي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

٧٦ - الترحيب بنتائج الحوارات الوزارية التي عقدتها في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في نيويورك المجموعة الرباعية المنبثقة عن جماعتنا مع كل من الهند ورابطة أمم جنوب شرق آسيا

وروسيا. وتدل مواصلة الحوار الوزاري الذي تجريه المجموعة مع هؤلاء الشركاء، ومع جمهورية كوريا، وتركيا والشركاء الآخرين الذين سبق أن عقدت المجموعة معهم حوارات على أن بإمكان منطقتنا إقامة شراكات مع مناطق أخرى. ونحرص على أن نستكشف خلال عام ٢٠١٥، ملاءمة وجدوى إنشاء محافل أخرى، وبخاصة مع روسيا والهند.

٧٧ - مواصلة استكشاف احتمالات تبادل وجهات النظر مع مجموعة الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية.

٧٨ - التشديد على أهمية العلاقات التي أرستها جماعتنا مع الاتحاد الأوروبي في مؤتمر قمة ريو عام ١٩٩٩، التأكيد مجددا على التزامنا بمواصلة تعميقها بنظرة جديدة للعلاقات بين المنطقتين لإنجاح مؤتمر القمة المشترك بين جماعتنا والاتحاد الأوروبي الذي سيعقد في بروكسل يومي ١٠ و ١١حزيران/يونيه ٢٠١٥.

واو - ننظم أنشطة التعاون ونعزز وضوح الإجراءات التي نتخذها

تتمتع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي برصيد من الخبرات الموفقة والملموسة والناجحة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي اللذين يكملان بعضهما البعض بالاقتران مع ما يتخذ من إجراءات وطنية بغية تحقيق الأهداف التي ترسمها جماعتنا، والمساعدة على تبادل المعارف، وتعزيز وحدتنا وتكاملنا، وتيسير نقل المعارف، وإبراز النتائج.

وفي هذا الصدد، يشكّل التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالنسبة لجماعتنا وسيلة مميزة لتكملة بعضنا للبعض الآخر وتحقيق تكاملنا وتضامننا وللتبادل الأفقي للمعارف فيما بين بلداننا، الأمر الذي يساعدنا على مواجهة التحديات الكبيرة المشتركة ويساعد حكومات بلدان منطقتنا على تحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل لما فيه صالح شعوبنا.

لذا فإننا نوافق على ما يلي:

٧٩ - نؤكد من جديد أن وثيقة توجيه التعاون الذي تقيمه الجماعة هو الإعلان الذي صدر عنها بشأن التعاون الدولي، والذي اعتمد في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، خلال مؤتمر قمتها الثاني المعقود في هافانا، والذي يمثل الإطار المفاهيمي للتعاون الدولي الذي اعتمدته جماعتنا أثناء اجتماع الفريق العامل الثاني المعني بالتعاون الدولي المعقود يومي ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٤ في سان خوسيه، كوستاريكا.

٨٠ - نسلّم بأهمية وخصوصية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ونؤكد من جديد التزامنا برؤيتنا إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب على أنه عملية تجسيد للتضامن بين شعوب

وبلدان الجنوب، الأمر الذي يساهم في رفاهها الوطني ويحسن اكتفاءها الذاتي وييسر تحقيقها للأهداف الإنمائية المحددة على الصعيدين الوطني والدولي. ويتيح هذا التعاون أيضا للبلدان النامية إمكانية القيام بدور أكثر فعالية في السياسة الدولية وعمليات اتخاذ القرارات، ويدعم جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٨١ - نؤكد مجددا أهمية توضيح إجراءات التعاون الذي يقيمه الفريق العامل المنبثق عن جماعتنا المعني بالتعاون مع سائر الأفرقة العاملة المنبثقة عن جماعتنا من أجل مد جسور التعاون داخل المنطقة، وكذلك من أجل تعزيز القدرات ونقاط القوة في الدول الأعضاء ودول المنطقة، لا سيما في السياقات التي توجد بشأنها ولايات وأولويات. ونضع آليات للتنسيق فيما بين سلطات جماعتنا وبين هيئات التنسيق الوطنية، والفريق العامل المعني بالتعاون.

٨٢ - نؤكد ضرورة تعزيز الحوار بشأن مختلف مجالات الخطة الدولية بين الحكومات والهيئات الدولية وآليات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي لتفادي الازدواجية في الإجراءات، ولإضفاء طابع الاتساق على عمليات التعاون الإقليمي وضمان التكامل وتحقيق القيمة المضافة التي يقدمها التعاون الذي تقيمه جماعتنا في المنطقة للأنشطة القائمة من قبل.

٨٣ - نعرب عن رضانا عن التقرير المتعلق بالعمل المضطلع به عملا بمهمة التعاون مع جمهورية هايتي الشقيقة ونؤكد مجددا عزمنا على تحديد أشكال جديدة من التعاون على أمل تلبية الاحتياجات التي أعرب عنها هذا البلد.

زاي - نتخذ فورا الإجراءات التالية:

نؤكد من جديد أن جماعتنا هي بامتياز منتدى للحوار والتعاون السياسي لبلدان المنطقة الـ ٣٣، تقيّم فيه وحدتنا في إطار التنوع وتُشجع فيه مواقفنا المشتركة وتبادل الخبرات في مجالات عديدة على المستويين الإقليمي والعالمي.

ونؤكد من جديد التزامنا بمواصلة العمل على أساس توافق الآراء، والدفاع عن الطابع المتعدد الجنسيات والثقافات والأعراق لجماعتنا في ما نقوم به، وبأن نوجه كل ما نقوم به في المنطقة في جميع المجالات نحو تنفيذ ما أوكلناه لأنفسنا ونحو إحداث الأثر الكفيل بإيجاد حلول مشتركة للتحديات والمشاكل المشتركة.

لذا، نقرر القيام بما يلي:

٨٤ - نرحب بنتائج الاجتماعات القطاعية التي عقدتها جماعتنا عملا بخطة عمل هافانا، التي تسمح بمتابعة وضمان استمرارية الولايات المتفق عليها ونشكر مختلف

البلدان التي استضافت الاجتماعات المختلفة، المدرجة على نحو ما يلي: اجتماع الفريق العامل المعني بالتنمية الاجتماعية والقضاء على الجوع والفقر المعقود يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في كاراكاس، فنزويلا؛ الاجتماع الثاني للسلطات العليا المعنية بالزراعة الأسرية المعقود من ١٠ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر في برازيليا، البرازيل؛ الاجتماع الثاني لوزراء الثقافة المعقود في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٤، في كاراكاس، فنزويلا؛ الاجتماع الأول للسلطات المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا المعقود يومي ١ و ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤، سان خوسيه، كوستاريكا؛ الاجتماعي الثاني المشترك بين جماعتنا والسلطات العليات للاتحاد الأوروبي المعقود يومي ٣ و ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، سان خوسيه، كوستاريكا؛ الاجتماع الأول لجماعتنا بشأن الصناعة والتجارة المعقود يومي ١٠ و ١١ نيسان/أبريل، وهي اجتماعات عقدت جميعها في سان خوسيه، كوستاريكا؛ الاجتماع الوزاري الثاني المعني بالتكامل المادي للهياكل الأساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والتكامل الحدودي، المعقود يومي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في مونتيفيديو، أوروغواي؛ الاجتماع الوزاري الثالث بشأن الطاقة، المعقود ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، ليما، بيرو؛ الاجتماع الثالث بشأن الهجرة، المعقود ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في أسوغويس، إكوادور، الاجتماع الأول المعني بمشكلة المخدرات العالمية، المعقود يومي ١٣ و ١٤ أيار/مايو ٢٠١٤ في أنتيغوا، غواتيمالا؛ الاجتماع الثاني للوزراء والسلطات الرفيعة المعني بمنع ومكافحة الفساد المعقود يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، كيتو، إكوادور؛ اجتماع الفريق العامل الثاني المعني بالتعاون الدولي المعقود يومي ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٤، سان خوسيه، كوستاريكا؛ الاجتماع الأول لآليات وكيانات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي المعقود من ١٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في كاراكاس، فنزويلا؛ الاجتماع الأول لآليات وكيانات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي المعني بالثقافة المعقود في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤، سان خوسيه، كوستاريكا؛ الاجتماع الأول لآليات وكيانات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي المعني بالسياحة، المعقود في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠١٤ في بورت سبين، ترينيداد وتوباغو؛ الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بتعزيز الإنصاف والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، المعقود في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٤، سان سلفادور، السلفادور؛ الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بمكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المعقود يومي ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، سان سلفادور، السلفادور؛ الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي المعقود يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، برازيليا، البرازيل.

٨٥ - ننوه بما تقدمه هيئات وآليات التكامل الإقليمي من دعم إلى رئاسة كوستاريكا المؤقتة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لبلوغ أهداف جماعتنا، كما ندعم آليات تنسيق التكامل الإقليمي ودون الإقليمي.

٨٦ - نعتمد خطة عمل جماعتنا لعام ٢٠١٥، وذلك من أجل توحيد إجراءاتنا سعيا منا إلى تحقيق التنمية المستدامة في منطقتنا وبلوغ الهدف الأسمى، هدف القضاء على الجوع والفقر.

٨٧ - نركز على عمل المجالات القطاعية المحددة خلال مناقشات للجماعة، مع التركيز على الإجراءات التي تتخذها الجماعة في هذه المجالات لتحقيق الامتثال الكامل للالتزامات المتعهد بها في كل مجال من هذه المجالات.

٨٨ - نعزز الاجتماعات القطاعية لخطة عمل جماعتنا لعام ٢٠١٥، مما يتيح استمرارية المبادئ الأساسية المسترشد بها في ما تتخذه جماعتنا من إجراءات تهدف إلى تحقيق التنمية البشرية والتنمية المستدامة.

٨٩ - نوجه الشكر إلى حكومة إكوادور على تولي الرئاسة المؤقتة للجماعة في عام ٢٠١٥ واستضافة مؤتمر قمة الجماعة في عام ٢٠١٦.

٩٠ - نحيط علما بأن الجمهورية الدومينيكية ستستضيف الرئاسة المؤقتة للجماعة خلال عام ٢٠١٦ وستستضيف مؤتمر القمة الخامس للجماعة.

٩١ - نحيط علما بالعرض الذي قدمته دولة بوليفيا المتعددة القوميات لاستضافة الرئاسة المؤقتة لجماعتنا خلال عام ٢٠١٧ ولاستضافة مؤتمر القمة السادس.

٩٢ - نعرب عن تقديرنا للعمل الذي قامت به الرئاسة المؤقتة التي تولتها كوستاريكا في عام ٢٠١٤، من أجل الامتثال للولايات المتفق عليها، ومن أجل تعزيز جدول الأعمال الدولي لجماعتنا، إضافة إلى الدعم القيّم المقدم من المجموعة الرباعية ومن البلدان الأعضاء في جماعتنا التي استضافت اجتماعا أو أكثر من الاجتماعات القطاعية التي عقدتها الجماعة.

٩٣ - ننوه بقيمة المناقشات التي أجريت خلال مؤتمر هذه القمة الثالث بشأن ما يلي: التحديات التي تواجهها الجماعة في مكافحة الفقر، مع التركيز على الشفافية والمساءلة، ومكافحة الفساد؛ وتعريف المواقف الإقليمية في الساحة المتعددة الأطراف؛ والمناقشة الموجهة نحو خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتمويل التنمية؛ فضلا عن الدور

الأساسي الذي قامت به جماعتنا بصفتها تشكل آلية التشاور والحوار السياسي في عملية تحقيق التكامل وتنسيق السياسات والإجراءات المشتركة في المنطقة.

٩٤ - نعرب عن امتناننا لحكومة جمهورية كوستاريكا الموقرة لنجاحها في تنظيم مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات، المعقود في بيليين، كوستاريكا، يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، في الدور القيادي الذي قامت به في تعزيز وحدة جماعتنا على الصعيد الدولي.

بيليين، كوستاريكا، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٢ آذار/مارس ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية]

خطة العمل لعام ٢٠١٥

الأمن الغذائي والقضاء على الجوع والفقر

١ - تنفيذ خطة الجماعة للأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٢٥، التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية متابعةً للولاية التي انبثقت من خطة عمل الجماعة لعام ٢٠١٤.

٢ - عَقْد الاجتماع الثاني للوزراء وكبار المسؤولين عن التنمية الاجتماعية في الجماعة من أجل القضاء على الجوع والفقر، خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٥ في جمهورية فنزويلا البوليفارية، وذلك من أجل تقييم التقدم المحرز، وإقرار جدول الأعمال الاستراتيجي للتنسيق الإقليمي، ومتابعة قرارات الوزراء.

الزراعة الأسرية

١ - اعتماد وتنفيذ الإطار الفعال للفريق العامل المخصص المعني بالزراعة الأسرية، إضافة إلى إنفاذ خطة العمل لعام ٢٠١٥، اللذين اعتمدا خلال الإعلان الوزاري للجماعة بشأن الزراعة الأسرية، المعقود في ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في برازيليا.

٢ - عَقْد الاجتماع الثالث للفريق العامل المعني بالزراعة الأسرية، خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥، بهدف تقييم التقدم المحرز في الأعمال المحددة في خطة عمل الفريق العامل المخصص المعني بالزراعة الأسرية، والاجتماع الوزاري الثاني المعني بالزراعة الأسرية خلال النصف الثاني، في كوستاريكا، بهدف تحديد إجراءات التعاون في هذا المجال، من وجهة نظر التقنيات الزراعية وكذلك من وجهة النظر الإنتاجية، وتحديد مصادر التمويل المتاح.

٣ - تعزيز الحوار وتبادل الخبرات والتعاون مع المبادرات الناجحة على الصعيد دون الإقليمي في مجال الزراعة الأسرية، مثل الاجتماع المتخصص بشأن الزراعة الأسرية في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي؛ والإسهام في تنفيذ خطة الأمن الغذائي والتغذوي والقضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٢٥.

٤ - تكرار الدعوة الموجهة إلى منظمة الأغذية والزراعة للقيام على وجه السرعة بالإجراءات اللازمة لوضع تصور لمفهوم السيادة الغذائية وتحديده.

التعليم

١ - عَقْد الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بالتعليم التابع للجماعة، في عام ٢٠١٥ في سان خوسيه، كوستاريكا، من أجل وضع خطة عمل لتنفيذ خارطة الطريق التي حددها الوزراء ورؤساء الوفود الذين شاركوا في الاجتماع الأول لوزراء التعليم في الجماعة، المعقود في هافانا، كوبا، في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٣، بهدف اعتماد التدابير المطلوبة من أجل المضي قدما في القضاء على الأمية في بلدان الجماعة وتعزيز العمل المشترك مع خطط عمل الآليات الدولية ودون الإقليمية في الجماعة، إضافة إلى التعاون في مجال التعليم على جميع المستويات.

الثقافة والحوار بين الثقافات

١ - عَقْد الاجتماع الوزاري الثالث بشأن الثقافة في جمهورية كوبا في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بهدف المضي قدما في توطيد التعاون الثقافي، وتعزيز السياسات الإقليمية، ومتابعة القرارات المتخذة خلال الاجتماع الوزاري الثاني للجماعة بشأن الثقافة، المعقود في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٤.

٢ - متابعة العمل الافتراضي الذي شرع فيه الفريق العامل المعني بالثقافة، بتنسيق من كوستاريكا بوصفها الرئيسة المؤقتة، والذي سيستخدم كأساس لوضع مقترح لرؤية ومهمة وإجراءات الاجتماعات الوزارية للجماعة بشأن الثقافة. وعلى هذا المنوال، عَقْد أول اجتماع للفريق العامل المعني بالثقافة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥، قبل انعقاد الاجتماع الوزاري الثالث بشأن الثقافة.

٣ - مواصلة تطوير البوابة الثقافية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

العمالة

١ - تأييد إنشاء المجال القطاعي للعمالة في الجماعة؛ وذلك كمتابعة للاقتراح المقُدم خلال اجتماع وزراء العمل في الجماعة الذي عقد في ليما، بيرو في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، على هامش الاجتماع الثامن عشر للمنطقة الأمريكية بمنظمة العمل الدولية.

٢ - وفي هذا السياق، عَقْد الاجتماع الأول للفريق العامل للجماعة المعني بالعمالة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥ من أجل إعداد خطة عمل للجماعة بشأن هذه المسألة في بلد يحدد فيما بعد.

٣ - التأكيد مجددا على الحاجة إلى إعداد دراسة بشأن الآليات القائمة من أجل تعزيز كفاءة العمالة واعتمادها، ولا سيما في فئة الشباب، إضافة إلى تحسين توفير التعليم التقني والمهني وتحسين نوعيته طبقاً للشروط الإنتاجية في كل بلد وكل منطقة دون إقليمية، وفقا لاستراتيجياتها الوطنية في مجال التنمية الصناعية والإنتاجية.

الهجرة

١ - تنفيذ القرارات والولايات المحددة في محضر الالتزامات للاجتماع الثالث بشأن الهجرة، المعقود في ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في أسوغيس، إكوادور، إضافة إلى الاتفاقات السابقة بشأن هذه المسألة.

٢ - تعزيز المعايير الداخلية، والأطر الإقليمية للحماية والتعاون، إضافة إلى الوفاء بالالتزامات الدولية التي تعهدت بها الدول فيما يتعلق بقضايا الهجرة، من أجل ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين أيا كان وضعهم من حيث الهجرة، مع التركيز بصفة خاصة على الأطفال والشباب، المصحوبين أو غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم.

٣ - عقد الاجتماع الرابع للجماعة بشأن الهجرة في النصف الثاني من عام ٢٠١٥، في غواتيمالا.

٤ - مواصلة التنسيق الذي تضطلع به الجماعة فيما يتعلق بالحوار المنظم والشامل بشأن الهجرة بين الجماعة والاتحاد الأوروبي، والذي ستعزز فيه الصلة الإيجابية بين الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان.

مشكلة المخدرات العالمية

١ - متابعة الالتزامات التي تم التعهد بها في الاجتماع الوزاري الأول بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المعقود في أنتيغوا، غواتيمالا، في ١٣ و ١٤ أيار/مايو ٢٠١٤، من أجل التصدي، بنهج متكامل ومتوازن، للتحديات التي تمثلها مشكلة المخدرات العالمية للمنطقة.

٢ - تنسيق المواقف المشتركة داخل الجماعة في المحافل الدولية، ولا سيما قبيل انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدرات العالمية (٢٠١٦).

٣ - التأكيد مجددا على الطلب المدرج في خطة عمل الجماعة لعام ٢٠١٤ إلى ممثلي الآليات والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية والدولية التي تعالج هذه المسألة، بأن يواصلوا الإسهام بمعلومات من أجل وضع خطة عمل استراتيجية بشأن هذا الموضوع تتيح توليد أوجه التآزر والتكامل وتتجنب ازدواجية الجهود البشرية والمالية.

٤ - مواصلة العمل في إطار آلية التعاون والتنسيق بين الجماعة والاتحاد الأوروبي بشأن المخدرات.

٥ - عقد الاجتماع الوزاري الثاني بشأن مشكلة المخدرات العالمية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥.

أمن المواطن

١ - دعم عقد أول اجتماع لكبار المسؤولين في الجماعة مع ممثلي الآليات والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية والدولية، الذي ستستضيفه جمهورية شيلي في عام ٢٠١٥.

منع ومكافحة الفساد

١ - متابعة القرارات والتوصيات التي تم التوصل إليها أثناء الاجتماع المتخصص الثاني للوزراء وكبار المسؤولين بشأن منع ومكافحة الفساد، الذي عقد في كيتو، إكوادور، في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتكليف الفريق العامل بتنفيذ ولايات إعلان كيتو وتقديم تقارير مرحلية في عام ٢٠١٥.

مشاركة المواطنين

١ - تبادل الآراء والممارسات السليمة والخبرات الوطنية بغرض تنفيذ خطة عمل هافانا بشأن مشاركة المواطنين في الجماعة.

تعزيز الإنصاف والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

١ - متابعة قرارات الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بالنهوض بالمرأة، المعقود في ٢١ و ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٤ في سان سلفادور، السلفادور.

٢ - عَقْد الاجتماع الثاني للفريق العامل المعني بالنهوض بالمرأة خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٥، بهدف تقييم تنفيذ قائمة الالتزامات المتفق عليها في الاجتماع الأول للفريق العامل.

مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه

١ - متابعة اتفاقات الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، المعقود في ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في سان سلفادور، السلفادور.

٢ - إعداد دراسة تعرض الحالة بشأن قدرات كل دولة فيما يتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر، ومكافحته والقضاء عليه، بحيث يمكن أن تستخدم تلك الدراسة كأساس لإجراءات مستقبلية ذات صلة بإنشاء آلية تعاون في هذا الموضوع، والتي ستوضع لها مصفوفة تيسر جمع المعلومات، على أساس طوعي.

٣ - القيام عن طريق الإنترنت أو بغير ذلك، بعقد الاجتماع الثاني للفريق العامل المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في النصف الثاني من عام ٢٠١٥، في بلد يحدد فيما بعد.

السكان المنحدرون من أصل أفريقي

١ - تنفيذ البيان الخاص الذي اعتمدته الجماعة في اجتماع وزراء الخارجية، في نيويورك، في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، والذي أعلن بدء عِقد سكان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المنحدرين من أصل أفريقي، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٢ - تنفيذ خطة عمل سكان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المنحدرين من أصل أفريقي، المنبثقة من اجتماع الفريق العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، الذي عقد في برازيليا، في ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٣ - تكليف الفريق العامل التابع للجماعة المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي بالمتابعة وتقديم التوصيات وتسهيل التعاون بين أعضاء الجماعة في تنفيذ خطة العمل المتعلقة بعقد سكان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المنحدرين من أصل أفريقي.

العلم والتكنولوجيا والابتكار

١ - متابعة قرارات الاجتماع الثاني لكبار المسؤولين بشأن العلم والتكنولوجيا المعقود في ١ و ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤ في سان خوسيه، والمحددة في إعلان سان خوسيه وفي تقرير هذا الاجتماع.

٢ - دعم عمل الفريق العامل المعني بالمواهب البشرية، بتنسيق من كوستاريكا، والفريق العامل المعني بإدارة المعارف، بتنسيق من البرازيل، اللذين شُكّلا خلال الاجتماع الثاني لكبار المسؤولين بشأن العلم والتكنولوجيا المعقود في سان خوسيه.

٣ - عَقْد الاجتماع الثالث لكبار المسؤولين بشأن العلم والتكنولوجيا خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥ من أجل متابعة عمل كل من الفريق العامل المعني بالمواهب البشرية والفريق العامل المعني بإدارة المعارف.

٤ - إحراز تقدم في تحديد وتنفيذ آليات للتعاون في مجال أمن الفضاء الإلكتروني تتيح التصدي للتهديدات الإلكترونية، لا سيما تلك التي تؤثر على أمن الدول والمنظمات والأفراد، وكذلك تعزيز التعاون في مجال تحسين استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والعلم والتكنولوجيا والابتكار والزراعة، من بين قطاعات أخرى، بغرض تشجيع التنمية في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

التنمية الإنتاجية والصناعية

١ - متابعة خطة العمل التي أقرها الاجتماع الأول لوزراء الاقتصاد والصناعة، المعقود في ١٠ و ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ في سان خوسيه.

٢ - دعم آليات ومنظمات المبادرات المتعلقة بمجال التنمية الإنتاجية والصناعية.

٣ - عَقْد الاجتماع الثاني لوزراء الاقتصاد والصناعة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥، في إكوادور.

التعريفة الجمركية التفضيلية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١ - تعزيز جهود اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية، والأمانات العامة لآليات التكامل دون الإقليمي في إعداد دراسة إحصائية على أساس التجارة التفضيلية داخل الجماعة، من أجل وضع اقتراح يسهم في عملية التكامل الإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٢ - الطلب إلى جماعة دول الأنديز، والتحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية - المعاهدة التجارية للشعوب، والجماعة الكاريبية أن تقدم إلى رابطة تكامل أمريكا اللاتينية المعلومات المطلوبة لإنجاز توسيع نطاق الوثيقة المعنونة ”الاتفاقات المبرمة بين البلدان الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي“، وتحديثها.

٣ - عَقْد الاجتماع الثالث للفريق العامل بشأن تعريفة جمركية تفضيلية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال عام ٢٠١٥، في بلد يحدد فيما بعد.

الهياكل الأساسية

١ - متابعة الاتفاقات المبرمة خلال الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بالهياكل الأساسية، اللازمة للتكامل الفعلي بين مجالات النقل والاتصالات والحدود، المعقود في مونتفيديو، أوروغواي، في ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، والمضي قدما في تعريف خارطة الطريق التي توجه أنشطة الفريق العامل.

٢ - عَقْد الاجتماع الوزاري الثاني المعني بالهياكل الأساسية، اللازمة للتكامل الفعلي بين مجالات النقل والاتصالات والحدود خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٥، في بلد يحدد فيما بعد.

التمويل

١ - استئناف جدول أعمال الفريق العامل المعني بالتمويل وفقا للمبادئ التوجيهية الصادرة عن إعلان كيتو الذي اعتمد خلال الاجتماع الثاني لوزراء المالية، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، والذي كُلف فيه الرئيس المؤقت، إلى جانب المجموعة الثلاثية الموسعة، بتنفيذ مشروع خطة عمل لتنظر فيه الدول الأعضاء. وسيأخذ الفريق العامل بعين الاعتبار مجال التمويل في خطة عمل الجماعة لعام ٢٠١٤ والتقدم الذي أحرزته آليات التكامل دون الإقليمي في هذا المجال. وسوف يجتمع الفريق العامل خلال عام ٢٠١٥ لتنفيذ ولاياته.

البيئة

١ - عَقْد الاجتماع الثاني للفريق العامل المعني بالبيئة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥، في بلد يحدد فيما بعد، من أجل متابعة أعمال الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بالبيئة، الذي عقد في كيتو في نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٢ - عَقْد اجتماع لوزراء الخارجية ووزراء البيئة وغيرهم من كبار المسؤولين الوطنيين يتناول قضايا تغير المناخ، من أجل تحديد وإقرار موقف مشترك محتمل إزاء الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في باريس، فرنسا.

الطاقة

١ - متابعة الأنشطة التي حددها الفريق العامل وفقا لما جاء في خطة عمل مونتيغو باي الموضوعة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وإعلان مونتيغو باي بشأن أمن الطاقة والتكامل الإقليمي، والوثائق التي اعتمدت خلال الاجتماع الثاني لوزراء الطاقة في الجماعة، الذي عقد في مونتيغو باي، جامايكا، في ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٢ - عَقْد الاجتماع الثاني للفريق العامل المعني بالطاقة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥، في بلد يحدد فيما بعد، من أجل وضع اقتراح لاستراتيجية الجماعة في مجال الطاقة، بدعم من منظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة، بهدف الموافقة عليها خلال الاجتماع الوزاري الرابع بشأن الطاقة، على هامش الجلسة الخامسة والأربعين لمنظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة.

٣ - متابعة القرارات التي تم التوصل إليها والواردة في إعلان الاجتماع الوزاري الثالث بشأن الطاقة، المعقود في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في سان سلفادور، السلفادور، على هامش الجلسة الرابعة والأربعين لمنظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة.

المساعدة الإنسانية الدولية في حالات الكوارث

١ - عَقْد الجلسة الأولى للفريق العامل من كبار المسؤولين عن الإدارة المتكاملة لمخاطر الكوارث خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥، على هامش الاجتماع السابع بشأن تعزيز الشراكات الدولية الإنسانية، من أجل وضع خطة عمل إقليمية بشأن هذه المسألة تشمل مقترحات للحد من مخاطر الكوارث والمساعدة الإنسانية، بغرض إعداد جدول أعمال استراتيجي إقليمي للإدارة المتكاملة لمخاطر الكوارث. ويجب أن تأخذ الخطة وجدول الأعمال في الاعتبار الجهود التي تبذلها الآليات الإقليمية ودون الإقليمية فيما يتعلق بالتعاون والتنسيق في هذا المجال، وأن يعملا معها بطريقة متكاملة وواضحة.

٢ - المشاركة بنشاط في المشاورات الإقليمية التي ستعقد في غواتيمالا في الفترة من ٥ إلى ٧ أيار/مايو ٢٠١٥، والدورة التحضيرية للقمة العالمية للعمل الإنساني التي ستعقد في تركيا في عام ٢٠١٦، والقيام حيثما أمكن بتقديم مقترحات الجماعة لكي ينظر فيها لدى وضع جدول أعمال استراتيجي جديد منبثق عن مؤتمر القمة.

٣ - تعميق التعاون والتنسيق مع عملية الشراكات الدولية الإنسانية.

٤ - التأكيد مجددا على الطلب المقدَّم إلى منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بتوفير الدعم التقني من أجل وضع وتنفيذ مبادرات إقليمية ترمي إلى منع الكوارث والحدّ منها وإدارة مخاطرها.

التخطيط

١ - عَقْد اجتماع لسلطات التخطيط المختصة في الدول الأعضاء في الجماعة، في الربع الأول من عام ٢٠١٥، بهدف تبادل الخبرات، وتعزيز الحوار، ووضع جدول أعمال للتخطيط في الجماعة لكي ينظر فيها اجتماع وزراء الخارجية.

التعاون

١ - الإيعاز إلى الرئيس المؤقت بأن يقدم إلى الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي جميع الاتفاقات في مجال التعاون الناشئة عن الاجتماعات القطاعية للجماعة واجتماعات آليات التكامل للجماعة، إضافة إلى تحديد الوسائل الكفيلة بضمان مشاركة فريق التعاون الدولي في اجتماعات آليات وهيئات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي، بهدف تيسير الوفاء بولايته، على النحو الذي حددته قمة الجماعة المعقودة في سانتياغو دي شيلي.

٢ - تكليف الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي بتنظيم قدرات ونقاط قوة كل دولة من الدول الأعضاء، وحصر المجالات التي يمكن تحديد التعاون فيما بين بلدان الجنوب فيها.

٣ - تكليف الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي بالعمل على نحو منسق مع الآليات الأخرى داخل المنطقة من أجل تعزيز وتوسيع نطاق استراتيجيات الربط بين التكتلات الإقليمية والخارجية، بحيث لا تكون هناك ازدواجية في الجهود في وضع إجراءات ومشاريع التعاون الإقليمي.

٤ - المضي قدما في تحديد وتنفيذ مشاريع التعاون والتحالفات الجديدة، وفقا للأولويات التي قدمتها حكومة هايتي، بالاستناد إلى تقرير التعاون من هايتي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، الذي قدمته كوستاريكا بوصفها الرئيسة المؤقتة.

٥ - عَقْد الاجتماع الثالث للفريق العامل المعني بالتعاون الدولي في النصف الأول من عام ٢٠١٥، في بلد يحدد فيما بعد.

آليات وهيئات التكامل الإقليمية ودون الإقليمية

١ - متابعة مصفوفة مقترحات العمل، الموضوعة خلال الاجتماع الثالث لآليات وهيئات التكامل الإقليمية ودون الإقليمية، المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في سان خوسيه، من أجل مواصلة تعزيز تكامل الإجراءات وتوافقها.

٢ - القيام خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥، بعقد الاجتماع الرابع لآليات وهيئات التكامل الإقليمية ودون الإقليمية، بمشاركة الدول، من أجل تقييم التقدم المحرز في الإجراءات المحددة خلال الاجتماع الثالث الذي عقد في سان خوسيه، وتحليل أفضل طريقة للوفاء بولاية تكامل الإجراءات وتوافقها فيما بين الآليات والهيئات.

٣ - تعزيز المشاركة النشطة من جانب آليات التكامل الإقليمية ودون الإقليمية في جدول الأعمال المواضيعي للجماعة، بحيث يمكن أن تسهم بمدخلات تقنية وبحوث وخبرات في عمل المجالات القطاعية في المجتمع.

خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١ - المشاركة في عملية التفاوض بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والعمل على تحديد الأولويات الإقليمية.

٢ - وضع وتعزيز إجراءات التعاون في مختلف المكاتب والمنتديات المتعددة الأطراف التي تتناول موضوع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على أساس الأولويات الإقليمية.

الشؤون الدولية

١ - عقد اجتماعات للبعثات الدائمة للدول الأعضاء في الجماعة لدى الأمم المتحدة في نيويورك لمواصلة تعزيز التنسيق تدريجيا بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بجدول أعمال المنظمة التي تتوافق فيها الآراء، وفقا لولايات مؤتمرات القمة والاجتماعات الوزارية والنتائج المنبثقة عنها، مع التركيز بشكل خاص على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢ - تكثيف التشاور بين الدول الأعضاء في الجماعة في إطار الأمم المتحدة وغيرها من المحافل المتعددة الأطراف لمواصلة الإعراب عن آرائنا كمنطقة، عند الاقتضاء، بشأن المسائل التي تحظى باهتمام الدول الأعضاء في الجماعة وتقديم ومبادرات مشتركة ومتفق عليها، كلما أمكن ذلك.

٣ - تقديم إعلانات الجماعة وخطط عملها وإعلاناتها وبلاغاتها الخاصة وغير ذلك من البيانات الصادرة عنها، عن طريق الرئيس المؤقت للجماعة، باعتبارها وثائق رسمية للأمم المتحدة، في إطار جداول الأعمال المقابلة.

العلاقات مع الشركاء من خارج المنطقة

١ - تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الاجتماع الأول لوزراء خارجية الجماعة ومنتدى الصين، الذي عقد في بيجين في ٨ و ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، من أجل توطيد المنتدى، مع مراعاة المجالات المحددة التي تهم المنطقة.

٢ - المضي قدما بالحوار السياسي بين الجماعة والهند وروسيا ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، على النحو المتفق عليه في اجتماعات المجموعة الرباعية لوزراء خارجية الجماعة مع كل هؤلاء الشركاء، التي عقدت على هامش الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. واستكشاف إمكانية إنشاء محافل أخرى خارج المنطقة خلال عام ٢٠١٥، لا سيما بين الجماعة وروسيا، وبين الجماعة والهند.

٣ - مواصلة النقاش بشأن المبادئ التوجيهية لعلاقات الجماعة مع الشركاء من خارج المنطقة، استنادا إلى المقترح الذي قدمته كوستاريكا بصفتها الرئيسة المؤقتة أثناء الاجتماع العاشر للمنسقين الوطنيين التابعين للجماعة، الذي عقد في سان خوسيه، في ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، والاعتبارات التي قدمتها الدول الأعضاء بهدف تنظيم العمل في المستقبل مع شركاء من خارج المنطقة.

بيلين، كوستاريكا، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

المرفق الثالث للرسالة المؤرخة ٢ آذار/مارس ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية]

الإعلانات الخاصة التي اعتمدتها دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بيلين، كوستاريكا، في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

الإعلان الخاص ١: الدول الجزرية الصغيرة النامية

نحن رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المجتمعين في كوستاريكا بمناسبة مؤتمر القمة الثالث لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛

إذ نسلّم بأوجه الضعف الخاصة التي تتسم بها الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي والتي تقيد جهودها الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة، وإذ نأخذ في الاعتبار الأثر الملموس الناجم عن الكوارث الطبيعية والآثار السلبية المترتبة على تغيُّر المناخ، لا سيما ارتفاع مستوى سطح البحر، باعتبارها أخطارا تهدد مقومات بقائها؛

وإذ نسلم بأهمية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٢، الذي أعلن، من بين أمور أخرى، عام ٢٠١٤ السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية ووضع منهاج العمل الذي يقضي بجعل أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية جزءا لا يتجزأ من وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وما يتصل بها من أهداف التنمية المستدامة؛

وإذ نسلم بأهمية مؤتمرات القمة الأخرى ذات الصلة التي عقدتها الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، وبخاصة التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وفي هذا الصدد ننوه بصفة خاصة بالتشديد على أهمية مبادرة البحر الكاريبي في الأمم المتحدة؛

وإذ نؤكد مجددا صلاحية برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية النامية الصغيرة، باعتباره إطارا أساسيا محددا لتنميتها المستدامة؛

وإذ نشير إلى المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، والذي ركز انتباه العالم على مجموعة

من الدول الجزرية الصغيرة النامية تشكل حالة خاصة في مجال التنمية المستدامة بالنظر إلى مواطن الضعف الخاصة التي تنفرد بها؛

وإذ نسلم بأهمية الوثيقة الختامية للمؤتمر، إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، باعتبارها المخطط النموذجي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإذ نؤكد من جديد التزام المجتمع الدولي بتحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال الشراكات؛

وإذ نؤيد جهود اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الرامية إلى تعزيز معرفة وفهم التحديات والفرص التي تواجه البلدان الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي ضمن إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بها؛

وإذ ندرك ضرورة إيلاء الاهتمام لوسائل تنفيذ خطة تنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل إدراج الشراكات وبناء القدرات والحد من أخطار الكوارث وبناء القدرة على التكيف ونقل التكنولوجيا على النحو الملائم؛

وإذ نسلم بأهمية الاتساق بين العمليات الإنمائية العالمية ذات الصلة ومسار ساموا لضمان استمرار التركيز على مجموعة من البلدان التي لا تزال تشكل حالة خاصة من حالات التنمية المستدامة:

١ - ندعو إلى زيادة جميع أشكال الشراكات مع الدول الجزرية الصغيرة النامية ولصالحها على الصعد الوطني والإقليمي والدولي لمعالجة المسائل المتعلقة بتلبية أولوياتها واحتياجاتها في مجال التنمية المستدامة.

٢ - وندعو إلى تعزيز التعاون الدولي مع الإقرار بمختلف الإسهامات التي يمكن أن توفر التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، لا سيما التعاون الموجه نحو الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣ - ونحث جميع البلدان على الوفاء بالتزاماتها إزاء الدول الجزرية الصغيرة النامية، عن طريق توفير موارد مالية يمكن التنبؤ والوثوق بها، حسب إمكاناتها، لدعم برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس ومسار ساموا. وفي هذا الصدد، نحث على الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهدت بها العديد من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، وكذلك هدف تخصيص

ما بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا.

٤ - وندعو إلى تحقيق الاتساق بين البرامج والعمليات الإنمائية العالمية لكي تؤخذ أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية بعين الاعتبار في إعداد هذه البرامج والعمليات. وتشمل هذه العمليات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وما يتصل بها من أهداف التنمية المستدامة، والمؤتمرات المعنية بتغير المناخ، ومؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث، والمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥ - وقررنا أن تواصل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دعم خطة التنمية المستدامة، لا سيما مع مراعاة أوجه الضعف المعنية التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية، عن طريق التعاون الإقليمي، ومتابعة الاتفاقات المعتمدة في مختلف المؤتمرات الدولية، والاهتمام الدائم بالمشاكل المتعلقة بتغير المناخ والإجراءات الرامية إلى التخفيف من آثار الكوارث، وكذلك دعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، على الصعيد الدولي.

الإعلان الخاص ٢: مبادرة تشييد نصب تذكاري دائم تكريماً لضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي

نحن رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المجتمعين في كوستاريكا بمناسبة مؤتمر القمة الثالث لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛

إذ نستذكر مأساة وفظائع النظام غير الإنساني لتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، الذي اقتلع ما بين ١٥ إلى ٢٠ مليون من الرجال والنساء والأطفال من أوطانهم ثم حملهم على متن السفن ليتجر بهم بوصفهم سلعة مشحونة إلى البلدان الأمريكية حيث كانوا يتلقون معاملة غير إنسانية وغير عادلة وفظيعة بعد اخضاعهم لطائلة التعذيب والإيذاء والسخرة؛

وإذ يؤكدون أن العبودية وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي من أخطر الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، التي لا تزال آثارها موجودة في المجتمع، ولم تتناولها البحوث كما ينبغي ولم تحظ بالاعتراف الملائم؛

نرحب بتشكيل لجنة تعويضات الجماعة الكاريبية، ونحيط علما باستمرار أعمالها من أجل تحديد القضايا والتحديات الناجمة عن تجارة الرقيق الأطلسية التي دامت عدة قرون، والإبادة الجماعية المرتَكبة ضد السكان من الشعوب الأصلية، إضافة إلى المجالات الرئيسية

التي حددتها لجنة تعويضات الجماعة الكاريبية وهي: الأمراض المزمنة والتعليم والحرمان الثقافي والصدمة النفسية والتخلف العلمي والتكنولوجي؛

وإذ نشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٣٧/٦٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ الذي أعلنت الجمعية العامة بموجبه العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، وقرار الجمعية العامة ١٩/٦٩ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ بشأن ”إقامة نصب تذكاري دائم تخليدا لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي“؛

وإذ ندرك أهمية تثقيف الأجيال الحالية والمقبلة بشأن أسباب الرق وعواقبه والعبرة المستفادة منه لضمان ألا تتكرر أبدا هذه الفترة المظلمة من التاريخ البشري؛

وإذ نرحب بالاهتمام المتزايد الذي جلبته مبادرة النصب التذكاري الدائم في الأمم المتحدة وما يرتبط بها من أنشطة بالنسبة لقضية الرق وتجارة العبيد عبر المحيط الأطلسي:

١ - نقرر تأييد مبادرة تشييد نُصب تذكاري دائم في موقع بارز يسهل الوصول إليه بمقر الأمم المتحدة تكريماً لضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

٢ - ننوه بإنشاء حساب لصندوق استئماني للنصب التذكاري الدائم في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشراكات - النصب التذكاري الدائم، يديره مكتب الأمم المتحدة للشراكات، ونلاحظ الحالة الراهنة للتبرعات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني.

٣ - نعرب عن تقديرنا العميق للدول الأعضاء التي ساهمت في مبادرة النصب التذكاري الدائم.

٤ - نشجع الدول التي لم تقدِّم بعد مساهمة إلى الصندوق الذي تم إنشاؤه لحساب النُصب التذكاري الدائم على أن تفعل ذلك.

٥ - نلتزم بضمان عدم السماح قط بتكرار هذا النظام الشائن، وفي هذا الخصوص يلتزمون بتقديم الدعم من أجل إنجاز مبادرة النُصب التذكاري الدائم.

الإعلان الخاص ٣: ضرورة إنشاء آليات فعالة للتغلب على الصعوبات التي تواجهها باراغواي بوصفها بلداً نامياً غير ساحلي

نحن رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المجتمعين في كوستاريكا بمناسبة مؤتمر القمة الثالث لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛

نؤكد مجددا ضرورة تعزيز النمو والتنمية في الدول الأعضاء في الجماعة والحد من أوجه التباين القائمة. وفي هذا السياق، يلاحظون أهمية سير الآليات الفعالة وتجديدها من أجل التغلب على الصعوبات التي تواجهها باراغواي باعتبارها بلدا ناميا غير ساحلي، استنادا إلى المادة ٥ من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام ١٩٩٤؛ والمادة ٣٥ من إعلان الدوحة الوزاري؛ والقرارين ٠٧/٣٣ و ١١/١٩ لمجلس السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي بشأن حرية المرور العابر؛ والقرارات التالية للجمعية العامة للأمم المتحدة: القرار ٢/٥٥، إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، والقرار ١٨٠/٥٦، إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، والقرار ٢/٦٣ ، بشأن الوثيقة الختامية لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛ والبيانين المشتركين الصادرين عن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة المؤرخين ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛ وإعلان أسونسيون الصادر في مؤتمر القمة الإيبيري – الأمريكي الحادي والعشرين في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١؛ والبيان الخاص لرؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن باراغواي بوصفها بلدا ناميا غير ساحلي، الصادر عن مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في هافانا يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤؛ والبيان الخاص بشأن ضرورة إقامة آليات فعالة للتغلب على الصعوبات التي تواجهها باراغواي بوصفها بلدا ناميا غير ساحلي، الذي اعتمد في مؤتمر القمة الأيبيري – الأمريكي الرابع والعشرين المعقود في فيراكروز، بالمكسيك، يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤؛ وإعلان وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية؛

ونعترف بأن جمهورية باراغواي، على الرغم من حالتها الخاصة بوصفها بلدا غير ساحلي، يمكن أن تكون حلقة هامة تصل بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ. وفي هذا الصدد، نتعهد بتقديم الدعم الضروري لتحقيق هذا الهدف من خلال تنفيذ تدابير تتيح لها بتخطي أوجه الضعف والمشاكل التي تواجهها فيما يتصل بهذا الوضع، عن طريق إتاحة سُبل العبور المجاني عبر إقليم بلدان العبور بواسطة جميع وسائل النقل حسب قواعد القانون الدولي والاتفاقيات الدولية والاتفاقات الثنائية السارية.

الإعلان الخاص ٤: حماية الأطفال والمراهقين من تسلط الأقران

نحن رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المجتمعين في كوستاريكا بمناسبة مؤتمر القمة الثالث لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛

إذ نشعر بالقلق إزاء تكرار حالات تسلط الأقران والتسلط عبر الإنترنت في المنطقة وما لهذا السلوك من أثر سلبي طويل الأجل على التمتع الكامل بحقوق الإنسان للأطفال والمراهقين؛

وإذ نؤكد من جديد أن اتفاقية حقوق الطفل هي أعلى معيار من معايير تعزيز حقوق الأطفال والمراهقين وحمايتها؛

وإذ نرحب بالقرار ١٥٨/٦٩ بشأن ”حماية الأطفال من تسلط الأقران“ الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤:

١ - نرفض رفضا قاطعا تسلط الأقران، وهو سلوك يؤثر على ممارسة حقوق الإنسان للأطفال والمراهقين، ويلتزمون باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع جميع أشكال العنف، بما في ذلك تسلط الأقران، وحماية الأطفال والمراهقين منها في المدارس وفي أي بيئة، بما في ذلك الفضاء الإلكتروني، وتقديم الدعم الكافي لكل من المجني عليهم والجناة؛ باعتبارهم ضحايا فاعلين أو متفرجين غير مبالين.

٢ - نقرر أيضا اتخاذ الخطوات اللازمة للحيلولة دون تسلط الأقران، وخاصة من خلال التثقيف والتوعية باعتبارهما وسيلتين ناجعتين لتعزيز التسامح والإدماج، والشعور بالكرامة والتفاهم والاحترام المتبادل.

٣ - نعترف بأن تسلط الأقران قد يكون مرتبطا بالقوالب النمطية التي تؤدي إلى التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الميل الجنسي أو الإعاقة البدنية أو أي اختلاف آخر؛ ومن ثم، نلتزم بمواصلة الكفاح ضد جميع أشكال التسلط والتمييز.

٤ - نسلم بأهمية جمع المعلومات والبيانات الإحصائية حسب نوع الجنس والسن والمتغيرات الأخرى ذات الصلة، إسهاماً في وضع سياسات عامة فعالة لمكافحة تسلط الأقران ونقرر العمل في هذا الاتجاه عن طريق المؤسسات الوطنية المختصة.

٥ - نتفق على تبادل الخبرات الوطنية بشأن منع تسلط الأقران ومكافحته، بما في ذلك التسلط عبر الإنترنت، في المنطقة.

الإعلان الخاص ٥: مسألة جزر مالفيناس

نحن رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المجتمعين في كوستاريكا بمناسبة مؤتمر القمة الثالثة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥:

١ - نعرب من جديد عن أقوى دعمنا للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في نزاع السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وسندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وعن الاهتمام الدائم الذي توليه بلدان المنطقة لاستئناف المفاوضات بين حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية من أجل العمل، بأسرع وقت ممكن، على التوصل إلى حل سلمي وحاسم لهذا النزاع، عملاً بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، على النحو الذي عبرنا عنه في الإعلانات السابقة لمجموعة ريو ولمؤتمر قمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لا سيما إعلان مؤتمر قمة الوحدة المعقود في ريفيرا مايا، بالمكسيك يوم ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، وهو ما يشكِّل جزءاً من الميراث التاريخي لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٢ - وننوه إلى أن كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ سيصادف حلول الذكرى السنوية الخمسين لاتخاذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٦٥ (د-٢٠) الذي وردت فيه لأول مرة إشارة محددة إلى مسألة جزر مالفيناس، وتجددت لاحقا، حتى يومنا هذا، في قرارات متتابعة ظلت تصدر عن الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. وعلاوة على ذلك، نلاحظ بارتياح المساهمة الهامة التي قدمتها اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار من خلال مناقشتها لهذه المسألة خلال السنوات الخمسين التي خلت منذ اتخاذ القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠).

٣ - وفي هذا الإطار، يوعز رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى الرئاسة المؤقتة بأن تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي - مون، تجديد جهوده تنفيذا لمهمة المساعي الحميدة التي أناطتها به الجمعية العامة في قرارات متتابعة، بغية استئناف المفاوضات الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع المذكور، في أقرب وقت ممكن، وإطلاعهم على ما يحرز من تقدم في أداء هذه المهمة.

٤ - وفضلاً عن ذلك، نؤكد أهمية التقيد بقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ الذي يدعو الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات تقضي بإدخال تعديلات من جانب واحد

على الحالة أثناء خضوع جزر مالفيناس وجورجياس الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها للعملية التي أوصت بها الجمعية العامة.

٥ - وننوه بالموقف البناء الذي ما برحت تتخذه حكومة الأرجنتين واستعدادها الدائم للتوصل، من خلال المفاوضات، إلى حل سلمي وحاسم لهذه الحالة الاستعمارية التي تجاوزها الزمن على أرض الأمريكتين.

الإعلان الخاص ٦: تغير المناخ

نحن رؤساء دول وحكومات دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المجتمعين في كوستاريكا بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الثالث لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛

إذ نؤكد من جديد إيماننا بأن تغير المناخ هو واحد من أخطر مشاكل عصرنا، ونعرب عن قلقنا من أثره السلبي المتزايد على البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة على وجه الخصوص، مما يقوض الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

وإذ نؤكد مجددا في هذا السياق وفي إطار مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، والقدرات الذاتية، بأن الطابع العالمي لتغيُّر المناخ إنما يتطلب تعاون جميع البلدان ضمن استجابة دولية فعالة وكافية طبقاً للمسؤوليات التاريخية للبلدان المتقدمة النمو من أجل التعجيل بخفض الانبعاثات العالمية من غازات الاحتباس الحراري، وتدابير التكيُّف عملاً باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ والقرارات المتخذة في مؤتمر الأطراف؛

وإذ نأخذ بعين الاعتبار إعلان كيتو الذي اعتمد في الاجتماع الأول لوزراء البيئة في جماعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كيتو، إكوادور، في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢؛

وإذ نضع في الاعتبار الحاجة إلى تكيف بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأوجه الضعف الخاصة بها إزاء تغير المناخ، ويشمل ذلك في جملة أمور الدول الجزرية الصغيرة النامية والشعوب الأصلية والشعوب القبلية الأخرى والمجتمعات المحلية الفقيرة والمهمشة؛

وإذ نؤكد من جديد أن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحتاج إلى تمويل جديد، يمكن التنبؤ به وغير مقيد، إضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية، من أجل تلبية احتياجات التخفيف والتكيف على وجه الخصوص، لمنع الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ ومعالجتها؛

وإذ ندرك أهمية معالجة الظواهر البطيئة الحدوث في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي جرى التسليم بها في مقررات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ؛

وإذ نسلم بأن جميع البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لها الحق في التنمية المستدامة، وأن السياسات والتدابير التي تعتمدها للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه يجب أن تكون متسقة مع الظروف المحددة لكل بلد وينبغي أن تتكامل مع برامج التنمية الوطنية؛

وإذ نؤكد من جديد الإعلان الذي أصدرته كوستاريكا، باسم الجماعة، بوصفها الرئيسة المؤقتة، خلال الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والذي وحدت المنطقة صوتها بموجبه لإعطاء زخم للمفاوضات المتعددة الأطراف لتعزيز نظام المناخ؛

نقرر ما يلي:

١ - حث جميع البلدان من المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وبروتوكول كيوتو، وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل منها، والتصديق على وجه السرعة على تعديل البروتوكول للسماح ببدء نفاذ الفترة الثانية من الالتزامات ليتسنى دخولها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

٢ - التأكيد من جديد على ضرورة وفاء البلدان المتقدمة النمو بالالتزامات القائمة بطريقة شفافة، وزيادة التزاماتها بالتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لتلبية احتياجاتها من التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه من خلال توفير تمويل جديد وإضافي يمكن التنبؤ بها وغير مقيد، في إطار الالتزام بتوفير ١٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠ من خلال صندوق المناخ الأخضر وإنشاء آليات الرصد والإبلاغ والتحقق.

٣ - توجيه التهنئة لحكومة وشعب بيرو على استضافتهما بنجاح للدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، المعقودتان في ليما في الفترة من ١ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، واللتان حققتا نتائج مهمة في العمل العالمي بشأن تغير المناخ.

٤ - الاعتراف باعتماد ”نداء ليما للعمل المناخي“ خلال الدورة العشرين/العاشرة لمؤتمر الأطراف، بوصفه خطوة كبيرة إلى الأمام في المفاوضات بشأن عناصر

اتفاق عام ٢٠١٥، وإعداد مساهمات متوقعة محددة على الصعيد الوطني، والتعجيل بالعمل المتعلق بالمناخ في فترة ما قبل عام ٢٠٢٠.

٥ - الإشادة، إضافة إلى ذلك، بحكومة فنزويلا لتنظيمها مؤتمر الأطراف الأول المعني بتغير المناخ، الذي عقد في الفترة من ٤ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٦ - التأكيد على الطبيعة الملزمة قانونا للاتفاق الجديد الذي ستتفاوض عليه وتقره الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف، والذي يجب أن يحترم مبادئ الاتفاقية ويعزز تنفيذ أحكامها.

٧ - التأكيد على ضرورة وضع اتفاق عام ٢٠١٥ على أساس الإنصاف ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل منها، على النحو الذي يحول دون التراجع عن الالتزامات التي قطعت في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ وبروتوكول كيوتو، ويدفعنا جميعا من أجل التوصل إلى اتفاق عادل في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة تغير المناخ.

٨ - التأكيد على الحاجة إلى علاج فعال للتكيف في إطار اتفاق عام ٢٠١٥، بطريقة متوازنة فيما يتعلق بالتخفيف، الأمر الذي يتجلى في سياق إعداد العناصر الأساسية للاتفاق الجديد.

٩ - التأكيد مجددا على ضرورة الوفاء بالالتزامات القائمة بشأن وسائل التنفيذ، من أجل بناء الثقة اللازمة للتوصل إلى اتفاق في عام ٢٠١٥، وعلى وجه الخصوص من خلال إجراءات واضحة تتخذها البلدان المتقدمة النمو لزيادة الموارد الكافية والإضافية، بما في ذلك الشفافية بشأن الكيفية التي تعتزم بها تحقيق التزاماتها.

١٠ - التأكيد على الحاجة إلى تعزيز آليات مشاركة المجتمع وتثقيفه في مسائل تغير المناخ، وتعزيز منظور للعدالة والمساواة ودمج رؤى المجتمع المختلفة، ويشمل ذلك في جملة أمور الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، ومراعاة المساواة بين الجنسين وحماية حقوق الإنسان وإعمالها، وتعليم وتمكين المرأة والشباب بوصفهما قوات تحويلية من أجل طرح حلول ابتكارية بشأن تغير المناخ.

١١ - الإعراب عن تقديرنا لجميع الأطراف التي قدمت تبرعات إلى صندوق المناخ الأخضر وصندوق التكيف في الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف.

١٢ - التأكيد مجددا على الرغبة في تعزيز جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفها منتدى للحوار والاتفاق السياسي بشأن المسائل المدرجة في جدول الأعمال

الدولي والإقليمي، بما في ذلك تغير المناخ، وذلك بهدف تعميق فهم الأولويات والظروف الوطنية والمواقف المختلفة لبلدان المنطقة قبل مفاوضات الاتفاق العالمي الجديد بشأن تغير المناخ بحلول عام ٢٠١٥، والسعي إلى تحديد موقف إقليمي مشترك بشأن هذه المسألة.

١٣ - تجديد التزامنا بالتنمية الإقليمية الشاملة والمنصفة والمتكاملة، مع الأخذ في الاعتبار بأهمية كفالة المعاملة التفضيلية للدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الساحلية المنخفضة.

الإعلان الخاص ٧: ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا

نحن رؤساء دول وحكومات دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المجتمعين في كوستاريكا بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الثالث لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥:

١ - نعرب عن رفضنا القاطع للتدابير الاقتصادية القسرية التي لا تستند إلى القانون الدولي، بما في ذلك جميع الإجراءات من جانب واحد المفروضة على بلدان ذات سيادة لأغراض سياسية، ومن شأنها أن تلحق الضرر برفاه شعوبها وتهدف إلى الحيلولة بين هذه البلدان وممارسة حقها في أن تقرِّر، بإرادتها الحرة، نُظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٢ - ونؤكد مجددا رفضنا البات لتطبيق قوانين وتدابير تتنافى والقانون الدولي مثل قانون هيلمز - بيرتون، بما في ذلك أثره الذي يتجاوز نطاق الولاية الإقليمية، ويحثون حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على إنهاء تطبيقه.

٣ - ونرحب بالإعلان الصادر في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ عن رئيسي جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، راؤول كاسترو روس وباراك أوباما، على التوالي، بشأن استئناف العلاقات الدبلوماسية. وفي ضوء الإعلان الذي صدر عن الرئيس أوباما، يناشدونه أن يتخذ جميع الإجراءات، ضمن سلطاته التنفيذية، لإدخال تعديلات هامة على الحظر المفروض على كوبا، ويناشدون كونغرس الولايات المتحدة الشروع، في أقرب وقت ممكن، في إجراء مناقشات بشأن رفع هذا الحظر.

٤ - ونذكر بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أكدت مرارا في ٢٣ قرارا، منذ عام ١٩٩٢، على ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا من جانب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ويبرزون الدعم المقدم من ١٨٨ دولة عضوا في الأمم المتحدة إلى آخر القرارات، وهو القرار ٥/٦٩، الذي اعتمد في ٢٨ تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ويدعو المجتمع الدولي إلى المحافظة على نفس الموقف ما دام الحصار على كوبا لا يزال قائما.

٥ - ونكرر الإعراب عن رأينا بأن هذا الحظر يتنافى ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

٦ - ونعرب مجددا عن بالغ القلق والرفض لتعزيز ما للحظر من بعد يتجاوز الولاية الإقليمية وإزاء ازدياد المضايقة التي تواجهها كوبا في معاملاتها المالية الدولية، وهو ما يتعارض مع الإرادة السياسية للمجتمع الدولي.

٧ - نطالب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بأن تنفِّذ القرارات المتعاقبة التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعلى سبيل الاستجابة للنداءات المتكررة من جانب بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض ضد كوبا الذي يتناقض مع القانون الدولي ويؤدي بقسوة وبغير مبرر إلى الإضرار برفاه الشعب الكوبي، كما يؤثر على السلام والتعايش السلمي فيما بين دول الأمريكيتين.

الإعلان الخاص ٨: دعم مكافحة الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره

نحن رؤساء دول وحكومات دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المجتمعين في كوستاريكا بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الثالث لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥:

١ - نؤكد مجددا إدانتهم الكاملة لجميع أعمال الإرهاب بوصفها فعلا إجراميا ولا مبرر لارتكابه، كما نؤكد مجددا التزامهم بمكافحة الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك الحالات التي تكون الدول ضالعة فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إطار التقيد الصارم بميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والقواعد الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي. ولهذه الغاية سنقوم باتخاذ إجراءات شتى من بينها العمل، عند الاقتضاء، على دعم وتعزيز تشريعاتنا الوطنية والدعوة إلى تعاون دولي يتسم بالفعالية والكفاءة بما يحول دون وجود أي مظهر من مظاهر هذه الآفة، والتحقيق فيه والمعاقبة بشأنه والقضاء عليه. وبالمثل، نلتزم باتخاذ إجراءات سريعة وفعالة لمنع ارتكاب أي فعل إجرامي والمعاقبة عليه وإنهاء تمويله وإعداده مع حرمان المحرضين والممولين والجناة والمشجعين والضالعين في الأنشطة الإرهابية من الملجأ الآمن طبقاً للإطار القانوني الدولي بما في ذلك الاتفاقيات الدولية ذات الصلة والقرارات المعنية الصادرة عن الأمم المتحدة.

٢ - نؤكد من جديد التزامهم بالاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التي تم اعتمادها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ ثم جرى استكمالها في الأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ و ٢٠١٢ و ٢٠١٤، كما نؤكد مجددا عزمنا على تنفيذ المبادئ الواردة في الاستراتيجية المذكورة، واتخاذ جميع الإجراءات التي تقضي بها باعتبار ذلك أنجع الطرق للقضاء على التهديد بالإرهاب وضمان الاحترام الكامل لسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. كما نرحب بالأعمال التي يقوم بها فريق الأمين العام للأمم المتحدة لتظل الاستراتيجية صالحة ومستكملة.

٣ - نشدد من جديد على ضرورة تجنُّب الإفلات من العقاب، ونؤكد من جديد حق الدول المشروع في مقاضاة مرتكبي الأعمال الإرهابية وإدانتهم بموجب قوانينها المحلية، ونحث الدول كافة على التعاون الكامل في الحرب ضد الإرهاب طبقاً للقانون الدولي، وخاصة في تلك الدول التي ترتكب الأعمال الإرهابية في أراضيها أو ضد رعاياها، مما يقضي على الأبرياء ويلحق الأذى والألم بعائلات ضحايا هذه الأفعال، وبما يحول دون تنظيم تلك الأعمال المرتكبة ضد الدول الأخرى أو التحريض عليها أو تمويلها من خلال المنظمات التي تتخذ مقارها في أراضيها، وبما يتسنى معه العثور على الذين يدعمون أو يسهلون تمويل أو تخطيط أو إعداد أو ارتكاب الأعمال الإرهابية أو يكفلون المأوى الآمن لمرتكبيها، أو يشاركون في ارتكاب، أو التخطيط لارتكاب، هذه الأعمال أو الضلوع فيها بحيث يمكن العثور عليهم أو توقيفهم وحرمانهم من الملاذ الآمن وتقديمهم إلى ساحة العدالة على أساس مبدأ المحاكمة أو التسليم وبما يتفق مع تشريعاتها الوطنية.

٤ - نؤكد مجددا رفضنا القيام من جانب واحد بوضع قوائم سوداء تتهم الدول، على أساس من الادعاء، بدعم ورعاية الإرهاب، وهو ما لا يتسق مع القانون الدولي. وفي هذا السياق، نؤكد مجددا بنود البلاغ الخاص لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المؤرخ ٧ أيار/مايو ٢٠١٤ الذي يرفض إدراج كوبا ضمن ما يسمى بقائمة الدول الراعية للإرهاب الدولي، الصادرة عن وزارة خارجية الولايات المتحدة.

٥ - نحث جميع الدول على أن تكفل، وبما يتفق مع القانون الدولي، عدم استخدام مركز اللاجئ أو اللاجئ السياسي بصورة غير مشروعة من جانب الذين يقومون بتمويل الهجمات الإرهابية أو ارتكابها أو تنظيمها أو رعايتها، والذين يتحمّلون المسؤولية عن ارتكابها و/أو المنظمات التي تستخدمها المجموعات الإرهابية واجهة تستتر خلفها.

٦ - ندين عدم المحاكمة بتهمة الإرهاب للشخص المسؤول عن الهجمة الإرهابية التي ارتُكبت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ ضد طائرة كوبانا دي أفياسيون وأسفرت

عن مقتل ٧٣ من المدنيين الأبرياء ونؤيد اتخاذ الإجراءات الرامية للتوصل إلى تسليمه أو تقديمه إلى ساحة العدالة.

٧ - نؤكد مجددا قيمة تسليم المجرمين كأداة أساسية في الحرب ضد الإرهاب، ونحث الدول التي تلقت طلبات مقدمةً من الدول أعضاء الجماعة بتسليم المجرمين أن تنظر على النحو الواجب في تلك الطلبات وفي امتثال كامل للإطار القانوني المنطبق.

٨ - نهيب بجميع الدول، التي لم تفعل ذلك بعد، أن تنظر في إمكانية الانضمام بصورة عاجلة إلى جميع الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بالإرهاب، وأن تفي بالتزاماتها النابعة من هذه الصكوك، ومن جميع الاتفاقات الدولية التي تلزمها بتقديم المساعدات الشُرَطية والمالية والاستخباراتية والقانونية من أجل محاكمة ومعاقبة الأشخاص الذين ينظّمون ويخططون ويمولون ويرعون الأعمال الإرهابية ويشاركون فيها أو يرتكبونها ضد الأشخاص أو الأفراد أو الهيئات من المسؤولين عن ترتيب نقل الشحنات أو المسافرين أو الأشخاص المحميين دولياً أو العاملين في سلك التمثيل الدبلوماسي والمرافق السياحية وغير ذلك من المرافق العامة والخاصة، وبحيث يتم ذلك بصورة فورية وملائمة في إطار الامتثال الصارم للقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي فضلاً عن التشريعات الوطنية في كل دولة.

٩ - وسنواصل العمل على اتخاذ التدابير الضرورية والكافية طبقاً لالتزامات كل طرف منا في إطار القانون الدولي، بما يفضي في إطار القانون إلى حظر التحريض على ارتكاب الأفعال الإرهابية فضلاً عن منع ارتكاب هذه الأفعال.

١٠ - نطلب إلى الدول، أن تتعاون في إطار الأمم المتحدة، على إنجاز مشروع الاتفاق المتعلق بالتوّصل لاتفاقية شاملة ضد الإرهاب الدولي بحيث تستخدم بوصفها صكاً فعالاً في الحرب ضد هذه الآفة.

١١ - نؤكد مجددا تضامنهم العميق مع ضحايا الأعمال الإرهابية، معربين عن رغبتهم في تلقي الدعم اللازم، ونلاحظ بارتياح الفرصة المتاحة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن تهيئة الاستمرار لندوة الأمم المتحدة الدولية الأولى لدعم ضحايا الإرهاب، المعقودة في عام ٢٠٠٨؛ ونعرب عن رضائنا على إنشاء آلية عملية مؤخرا لتقديم المساعدة الدولية إلى الضحايا في إطار الأمم المتحدة.

الإعلان الخاص ٩: التعليم من أجل التنمية المستدامة

نحن رؤساء دول وحكومات دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المجتمعين في كوستاريكا بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الثالث لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛

إذ نسلم بأن توفير التعليم المجاني والجيد للجميع هو عنصر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في بلداننا؛

وإذ نقر بأن التعليم عنصر أساسي لمواجهة تحديات القضاء على الفقر، وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج إزاء طرائق أكثر استدامة، والقضاء على الممارسات التمييزية، مثل العنصرية والتحيز الجنسي والاستبعاد، من بين أمور أخرى، ويشكل أداة أساسية من أجل تعزيز ثقافة السلام، وترسيخ الديمقراطية وتدعيم المجتمعات الأكثر عدالة وشمولا للجميع؛

وإذ نؤكد مجددا الالتزامات المتعلقة بالتعليم والواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''؛

وإذ نؤكد مجددا أن حصول الجميع على التعليم الجيد على جميع المستويات شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وكذلك التنمية البشرية، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وبرنامج عمل بيجين ومن أجل مشاركة النساء والرجال، ولا سيما الشباب، على نحو تام؛

وإذ نؤكد على ضرورة ضمان المساواة في فرص التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأقليات العرقية وسكان المناطق الريفية والمهاجرين؛

وإذ نشدد على أهمية زيادة التعاون الدولي من أجل تحسين فرص الحصول على التعليم، بعدة وسائل منها بناء وتعزيز الهياكل الأساسية التعليمية وزيادة الاستثمار في التعليم والبحث والابتكار، ولا سيما الاستثمار لتحسين نوعية التعليم للجميع في البلدان النامية، وتشجيع التبادلات والشراكات التعليمية الدولية، بما في ذلك إنشاء المنح الدراسية للمساعدة على تحقيق أهداف التعليم العالمية؛

وإذ نرحب بالمؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة الذي عقدته منظمة اليونسكو في آيشي – ناغويا، اليابان، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، والإعلان الصادر عنه، وبالقرارات المتخذة خلال الدورة ١٩٥ للمجلس التنفيذي

لليونسكو، الذي عقد في باريس في الفترة من ١٥ إلى ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، لا سيما القرار ١٩٥ م ت/٦ المعنون ”التعليم لما بعد عام ٢٠١٥“؛

نوافق على ما يلي:

١ - تشجيع توفير التعليم المجاني والجيد للجميع في سبيل تحقيق التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودمج التنمية المستدامة بفعالية أكبر في مجال التعليم في فترة ما بعد عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

٢ - تشجيع ودعم المبادرات الرامية إلى تعزيز أعمال مؤسسات التعليم العالي في بلدان المنطقة، كي تضطلع بإجراء البحوث والتوصل إلى ابتكارات من أجل التنمية المستدامة، في مجالات منها التعليم، ووضع برامج جيدة ومبتكرة تشمل التدريب على مهارات مباشرة الأعمال الحرة والأعمال التجارية، والعلوم، والتكنولوجيا، والهندسة والرياضيات، فضلا عن نماذج قانونية أخرى من المؤسسات، بما في ذلك الرابطات الاجتماعية للمؤسسات الجماعية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتعاونيات القائمة على أساس الاستدامة الاجتماعية والبيئية، والتدريب الفني والتقني والمهني والتعلم مدى الحياة، على أن تكون موجهة نحو سد الثغرات في المهارات المطلوبة من أجل المضي قدما في تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة.

٣ - إبراز دور التعليم من أجل التنمية المستدامة في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتحقيق أهدافها.

٤ - الترحيب بإدراج المواضيع المتصلة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، التي ستشكل الأساس الرئيسي لإدماج هذا الموضوع في خطة التنمية المقبلة لما بعد عام ٢٠١٥ التي تضمن تكافؤ فرص الحصول على التعليم في جميع المستويات مع التركيز على الفئات الضعيفة، بما في ذلك الشعوب الأصلية والأقليات العرقية والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية والمهاجرون.

٥ - تشجيع البرامج التي تعزز تعليم الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة باستخدام تقنيات تربوية تعزز التعلم التشاركي والتفكير النقدي والتفكير المنطقي، والإبداع وتشكيل مواطنين نشطين يلتزمون بالأخلاق ويرعون الآخرين ويتحلون بقيم التسامح والمشاركة ويحترمون القانون، بما يتيح تحويل المدرسة إلى مجتمع يتحلى بالقيم الإيجابية.

٦ - تشجيع وضع استراتيجيات تعليمية مبتكرة تتواءم مع الاحتياجات والمطالب الجديدة لبلداننا، بما في ذلك النُهُج الأخلاقية والعرقية، بغية الإسهام في تشكيل شباب يحترم الحوار وحقوق الإنسان والثقافة والتنوع والديمقراطية وتفاعل الثقافات والتنمية المستدامة.

٧ - التأكيد على أن تطبيق مبدأ التعليم من أجل التنمية المستدامة ينبغي أن يأخذ في الاعتبار السياقات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، وإسهام الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة، فضلا عن الحاجة إلى احترام وتشجيع ثقافة السلام ونبذ العنف، والتنوع الثقافي والمعارف التقليدية والمحلية ولغات الأسلاف وحكمة الشعوب الأصلية وممارساتها، والحاجة إلى إيجاد تلك الثقافة، وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان للناس كافة، والمساواة بين الجنسين، والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

٨ - تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بوصفه مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب، بهدف تعزيز الحق في ضمان الحصول على التعليم الجيد في جميع المستويات في بلداننا، بهدف إيجاد الفرص وإحداث أكبر أثر ممكن، على نحو مستدام، في حياة أكثر الفئات ضعفا.

٩ - تشجيع عمليات التبادل وإقامة الشراكات الدولية في موضوع التعليم، لا سيما إنشاء منح دراسية للمساعدة على تحقيق الأهداف العالمية للتعليم.

١٠ - الانضمام إلى الجهود التي تبذلها اليونسكو في مجال تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة، باعتباره عنصرا أساسيا في بناء خطة جديدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الإعلان الخاص ١٠: مشكلة المخدرات العالمية

نحن، رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المجتمعين في كوستاريكا بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الثالث لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛

إذ نكرر تأكيد التزام المؤتمر بإعلان سانتياغو الصادر عن مؤتمر القمة الأول لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في سانتياغو، شيلي، يومي ٢٧ و ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣؛ حيث أُعربَ في الفقرتين ٢٨ و ٢٩ عن تأييد المناقشة المتعلقة بالإنجازات التي حققتها السياسات الحالية المتبعة في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية والقيود التي تعوق تلك السياسات؛

وإذ نأخذ في الاعتبار الإعلان الخاص الصادر عن مؤتمر القمة الثاني للجماعة، الذي عقد في هافانا، كوبا، يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وهو الإعلان الذي شدد على ضرورة اتباع نهج شامل ومتعدد التخصصات ومتوازن إزاء هذه المشكلة؛

وإذ نؤكد مجددا أهمية تعزيز التعاون الإقليمي للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية، على النحو المبين في البيان الصادر عن الاجتماع الوزاري الأول بشأن مشكلة المخدرات العالمية الذي عقدته الجماعة في لا أنتيغوا، غواتيمالا، يومي ١٣ و ١٤ أيار/مايو ٢٠١٤؛

وإذ نسلم بأن مشكلة المخدرات العالمية تترتب عليها آثار فيما يخص الصحة العامة والسلامة العامة ورفاه البشرية، ولا سيما بالنسبة للأطفال والمراهقين، وتقوض أيضا سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية والاستقرار السياسي، وتؤثر على التنمية، ومن ثم، فهي آثار يجب التصدي لها وفقا لمبدأ المسؤولية الجماعية والمشتركة، باتباع نهج شامل ومتوازن ومتعدد التخصصات يقوم على أساس الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، استنادا إلى السياسات والإجراءات الرامية إلى تحقيق رفاه وصحة الأفراد، وفقا لاتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث، ولا سيما الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ والإعلان السياسي لعام ٢٠٠٩:

١ - نؤكد على أهمية الحفاظ على الرفاه ونوعية الحياة واحترام حقوق الإنسان وإدماج الإنسان في صلب السياسات المناهضة للمخدرات، وضرورة تعزيز التدابير الإدارية والتشريعية في مجال الصحة والتعليم والإدماج الاجتماعي للحيلولة دون إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية والمؤثرات النفسانية الجديدة، باتباع نَهج معزَّز ومتوازن ومتعدد التخصصات وشامل للحد من العرض والطلب، وكذلك الحد من العواقب الاقتصادية والاجتماعية السلبية لهذه الظاهرة.

٢ - نؤكد من جديد أن التصدي لمشكلة المخدرات العالمية هي مسؤولية جماعية ومشتركة تتطلب تعاونا دوليا فعالا، وكذلك استراتيجيات وسياسات شاملة ومتوازنة ومتعددة التخصصات تستهدف الحد من العرض والطلب وفقا للقوانين الوطنية واتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث المتعلقة بالمخدرات وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة، في ظل الاحترام الكامل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، ولا سيما احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

٣ - نعترف بأن خفض الطلب على السياسات الرامية إلى التصدي لمشكلة المخدرات العالمية يجب أن يتم عن طريق اعتماد نَهج يتسم بمنظور جنساني وبالاحترام الكامل لما للفئات الضعيفة من حقوق الإنسان، ويجب أن يجري تصميم ذلك وتنفيذه مع التركيز على المسائل الجنسانية والفئات الضعيفة والصحة العامة ومنع العنف والجريمة،

وكذلك ضرورة وضع وتعزيز وتنفيذ استراتيجيات تعطي الأولوية للوقاية والعلاج والتأهيل والإدماج الاجتماعي وفقا لواقع كل دولة على حدة، فضلا عن الحد من العنف المرتبط بهذه المشكلة، من أجل تقوية النسيج الاجتماعي وتعزيز رفاه الناس.

٤ - نشجع الدول الأعضاء، في إطار تشريعاتها الوطنية، على التعاون مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والجهات المعنية صاحبة المصلحة من أجل المساهمة في الجهود التي تبذلها الدول للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية.

٥ - نؤكد على أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية لتلك البلدان، في إطار سياساتها الوطنية، وذلك من خلال برامج التنمية الشاملة والبديلة والمستدامة، بما يشمل، عند الاقتضاء، البرامج التي تتسم بنهج وقائي، بوصفها مجموعة من التدابير الهامة لمواجهة الآثار السلبية لمشكلة المخدرات العالمية.

٦ - ندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز التعاون الدولي بشأن مشكلة المخدرات العالمية، بغرض التصدي معا لهذه المشكلة عن طريق تعزيز وتشجيع سياسات شاملة بشأن هذه المسألة، وفقا للالتزامات الدولية التي قطعتها الدول، ونؤكد على أهمية إجراء نقاش واسع النطاق وشفاف وشامل لجميع الأطراف فيما بين الدول الأعضاء، يستند إلى الأدلة العلمية ويأخذ في الاعتبار ثقافة الأسلاف.

٧ - وأخيرا، نشير إلى بيان الاجتماع الوزاري الأول بشأن هذا الموضوع، ونحث على ضرورة المشاركة الفعالة للدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المحافل الدولية، لا سيما في ضوء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المقرر عقدها في نيويورك في عام ٢٠١٦، بهدف المساهمة في النظر في مدى التقدم المحرز في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية وما حققه ذلك المسعى من إنجازات وما اعترضه من تحديات، وذلك من خلال إجراء نقاش شامل وشفاف يضم جميع الأطراف.

الإعلان الخاص ١١: الشفافية ومكافحة الفساد

نحن، رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المجتمعين في كوستاريكا بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الثالثة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛

إذ نسلم بأن منع الفساد ومكافحته هما من أولويات الدول الأعضاء في جماعتنا، وندرك أهمية إيجاد أوجه التآزر بين مختلف الصكوك والمحافل الدولية بشأن هذا الموضوع؛

وإذ نأخذ في الاعتبار استنتاجات الاجتماعين الأول والثاني للوزراء واجتماعات السلطات الرفيعة المستوى المعنية بمنع الفساد ومكافحته، التي تؤكد مجددا الالتزامات بوضع السياسات وبتحقيق الترابط على الصعيد الإقليمي من أجل تقديم ثقافة جديدة تتسم بالشفافية وبمشاركة المواطنين؛

وإذ نؤيد مسؤولية الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال وضع آليات لتعزيز ثقافة الشفافية وضمان مشاركة المواطنين؛

وإذ ندافع عن قيمة الأخلاقيات والمعلومات المفتوحة في التزامنا تجاه مواطنينا بتحسين الخدمات وإدارة الموارد العامة وتشجيع الابتكار وإيجاد مجتمعات أكثر أمنا؛

نوافق على ما يلي:

١ - التأكيد مجددا على أهمية الشفافية في الإدارة العامة، ومشاركة المواطنين لضمان المزيد من الازدهار والتنمية في ظل الإدماج وتحقيق الرفاه في بلدان المنطقة.

٢ - تشجيع وضع السياسات وطرح أفضل الممارسات والتجارب في مجال منع الفساد ومكافحته استناداً إلى مشاركة المواطنين وإلى الضوابط الاجتماعية وتوخّي الشفافية والمساءلة والأخلاقيات والنزاهة العامة. وعلى نفس المنوال، تدعيم سُبل الحصول على المعلومات العامة والأخذ بالشفافية من أجل تعزيز وكفالة حوكمة تتسم بالكفاءة والمشاركة والديمقراطية على صعيد الجماعة.

٣ - تعزيز وتنفيذ آليات للتنسيق بين المؤسسات والهيئات الإشرافية التي تعمل في مجال منع الفساد ومكافحته في الدول الأعضاء، من أجل مكافحة الفساد واستخدام آليات استرداد الأصول المتحصل عليها عن طريق هذه الجريمة، وذلك وفقا لتشريعاتها الداخلية.

٤ - تعزيز السياسات العامة وآليات الشفافية الحكومية على أساس حرية حصول المواطنين على المعلومات العامة، وضمان المساءلة والحكم التشاركي والديمقراطي، عن طريق تعزيز إجراءات وآليات مشاركة المواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات العامة في القرارات الحكومية حسب الاقتضاء.

٥ - تعزيز التنفيذ الفعال للصكوك الدولية المتعلقة بمنع الفساد ومكافحته في بلداننا، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٦ - تعزيز التبادل التقني للممارسات الجيدة وتبادل الدعم فيما بين البلدان الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بغية تعزيز النظم التكنولوجية

التي تشجع مشاركة المواطنين وإتاحة فرص الحصول على المعلومات وتوخي الشفافية، وتبادل الخبرات والمعلومات والموارد التقنية.

٧ - الاعتراف بأهمية المعايير والبيانات المفتوحة من أجل تعزيز فرص حصول المجتمع المدني على البيانات العامة عند الاقتضاء، وفقا للتشريعات والآليات الوطنية، وتيسير قابلية تبادل نظم المعلومات الحكومية.

٨ - إنشاء وتحسين فضاءات آمنة يمكن الوصول إليها على شبكة الإنترنت مثل برامج تقديم الخدمات ومشاركة الجمهور وتبادل المعلومات والأفكار، وفقا للإمكانيات التقنية والهياكل الأساسية المتاحة. ونحن نسلم بأن إمكانية الحصول على التكنولوجيا بصورة منصفة وبتكلفة ميسورة لا تزال تشكل تحديا للبلدان النامية، لذلك لا بد من تقليص الفجوة الرقمية على الصعيد الدولي من أجل زيادة الربط بشبكة الإنترنت وبشبكة الاتصال بالهواتف النقالة.

٩ - ونسلم بأن زيادة فرص الحصول على التكنولوجيا تستتبع دعم قدرة الحكومات والمواطنين على استخدامها. ولذلك، سوف ندعم تطوير الابتكارات التكنولوجية من جانب الحكومات والمواطنين، مع التأكيد من جديد على أن التكنولوجيا عنصر مكمل للمعلومات الواضحة والصادقة والمفيدة، وليست بديلا عنها.

البيان الخاص ١٢: ترشيح ترينيداد وتوباغو لاستضافة أمانة معاهدة تجارة الأسلحة

بالنظر إلى أن معاهدة تجارة الأسلحة أُبرمت في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، واعتمدتها أغلبية الدول خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وإلى أنه فُتح باب التوقيع على المعاهدة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

وإذ نؤكد اهتمام ترينيداد وتوباغو باستضافة أمانة معاهدة تجارة الأسلحة، الذي أعلنته ترينيداد وتوباغو في حفل التوقيع على هذه المعاهدة في مقر الأمم المتحدة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

وإذ نأخذ في الاعتبار أن معاهدة تجارة الأسلحة دخلت حيز النفاذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤:

- نرحب بالقرار المتخذ في اجتماع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عقد في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في نيويورك، حيث أيدت المجموعة رسميا ترشيح ترينيداد وتوباغو لاستضافة أمانة معاهدة تجارة الأسلحة، وهو ما يشكل دليلا على مستوى التضامن والعلاقات الأخوية القائمة بين أعضاء المجموعة؛

- ندعو الأمم إلى دعم أهمية مراعاة التنوع في مواقع المنظمات الدولية بجعلها في مناطق أخرى عدا أوروبا وأمريكا الشمالية. وتؤيد البلدان النامية في الأمم المتحدة ضرورة الالتزام بمبدأ التوزيع الجغرافي العادل في مواقع المنظمات الدولية الرئيسية. وقد تجسد هذا المبدأ في مختلف القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة. ويعد استمرار التقليد المتبع المتمثل في وجود عدد غير متناسب من المؤسسات العالمية الرئيسية في البلدان المتقدمة النمو متعارضا مع مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، كما أنه لا يأخذ في الاعتبار الإسهام الكبير الذي قدمته البلدان النامية في سبيل تحقيق السلم والتنمية ولا تزال تقدمه؛

- نعترف بأنه في إطار التحضير للمؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، ستستضيف ترينيداد وتوباغو الاجتماع التحضيري الأول للمؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي سيعقد يومي ٢٣ و ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٥، في بورت أوف سبين؛

- نؤيد على نفس المنوال اهتمام حكومة المكسيك باستضافة المؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة، في عام ٢٠١٥.

البيان الخاص ١٣: التحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: نحو نهج قائم على النتائج

نحن، رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المجتمعين في كوستاريكا بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الثالث لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛

إذ نؤكد مجددا حق كل أمة في بناء النظام السياسي والاقتصادي الخاص بها بطريقة سلمية وبحرية، وفقا للولاية السيادية لشعبها، ولمبدأي المرونة والمشاركة الطوعية اللذين ترتكز عليهما إجراءات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي إطار التمتع الكامل بحقوق الإنسان المتضمنة في مختلف وثائق الأمم المتحدة؛

وإذ نسلم بأن غالبية بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي صُنِّفت على أنها من البلدان المتوسطة الدخل، مما يحد من فرص حصولها على التمويل بشروط ميسرة؛

وإذ نشير إلى أن التصنيف الحالي للبلدان المتوسطة الدخل لا يراعي الأبعاد المتعددة لمفهوم التنمية المتكامل، كما لا يراعي التباين الاجتماعي والإقليمي لهذه الفئة من البلدان؛

وإذ نسلم بأن حالات عدم المساواة والفقر الخطيرة التي تمس بوجه خاص أشد فئات السكان ضعفا لا تزال قائمة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مما يعوق تحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع؛ وبأن هناك داخل البلدان ثغرات هيكلية متعدد الأبعاد تتجلى في أوجه التفاوت؛ وبأن مستويات البطالة والعمالة الناقصة، لا سيما في أوساط الشباب، لا تزال مرتفعة في العديد من بلداننا؛

وإذ نسلم بأن البلدان المصنفة على أنها بلدان متوسطة الدخل في منطقتنا أحرزت تقدما كبيرا في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أنها لا تزال تواجه تحديات خطيرة تتمثل في الفقر بأبعاده المتعددة وفي احتياجاتها الإنمائية المحددة التي يؤدي فيها التعاون الدولي دورا هامّاً. ومن هنا تأتي أهمية تحديد الثغرات الهيكلية والمتصلة باللامساواة ووضع أولوياتها وقياسها من أجل فهم هذه الاحتياجات على نحو أفضل، وفقا للأولويات الوطنية والخطط الإنمائية لكل بلد على حدة؛

وإذ نشير إلى أن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تشهد بطء التعافي الاقتصادي من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أثرت بشكل كبير على المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي حققتها المنطقة في تحقيق الأهداف الإنمائية؛

وإذ نرغب في تبادل الخبرات الاقتصادية والمالية التي تتيح تطوير حوار مثمر بشأن التدابير اللازمة للتصدي لأثر الأزمة المالية العالمية، ولا سيما من أجل دعم أشد القطاعات ضعفا؛

وإذ نؤكد الدور الهام الذي تقوم به البلدان المتوسطة الدخل في سياق التعاون الإنمائي، ونبرز أهمية دعم الدور القيِّم الذي تضطلع به في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وإذ نسلم بأهمية تنظيم محفوظات ممارسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ نؤكد مجددا أن الدعم المقدم من المجتمع الدولي على الصعيد الثنائي ومن خلال الهيئات لا يزال مطلوبا لمواصلة الإسهام في التنمية المستدامة لبلداننا؛

ونشدد كذلك على أهمية تعاون الدول وتضافر جهودها لتحقيق المنفعة المتبادلة، ولا سيما البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، مثل البلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي التي تتسم بأنها صغيرة ومكشوفة ومعرضة لتقلبات الأسواق الخارجية وتقلبات الاقتصاد العالمي والحوادث الطبيعية التي يتزايد أثرها التدميري والتي تنجم عن آثار تغير المناخ التي لا تزال خارجة عن نطاق السيطرة؛

وإذ نسلم بأن هذا الضعف يتفاقم لأنه إضافة إلى الآثار الضارة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، يجب على بلداننا أن تتعامل أيضا مع سياسات الفرز أو الخروج من فئة أقل البلدان نموا، مما يقوض إمكانية حصول البلدان المتوسطة الدخل على التمويل بشروط ميسرة وعلى المساعدة الإنمائية الرسمية؛

وإذ ننوه بأهمية أن تظل جميع البلدان النامية مؤهلة للحصول على التعاون الدولي، سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف، بما في ذلك التعاون الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة؛

وإذ ننوه أيضا بضرورة التوصل إلى بارامترات جديدة ومنهجيات بديلة، تكون مُكمِّلة للمعايير القائمة المعمول بها في تصنيف البلدان المتوسطة الدخل، وتعكس على نحو أدق وأكثر إنصافا مستوى التنمية والتعقيد الذي يتسم به كل بلد على حدة، والفقر بأبعاده المتعددة، بما يشمل في هذا السياق تحليل الثغرات الهيكلية التي تعتري تلك البلدان؛

وإذ نؤكد من جديد التزامنا بالقرار ٢٢٢/٦٨ بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

وإذ نؤكد من جديد على الحاجة إلى إصلاح مجدٍ لنظام الحوكمة الاقتصادية الدولية بما يكفل صوتاً مسموعاً وتمثيلاً حقيقياً لمشاركة البلدان النامية، ومن ثم يتيح لها الإفادة من النمو والتنمية المنصِفة؛

١ - نرحب بالوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الصادرة تحت عنوان ”مسار ساموا“، والتي تتناول بصورة شاملة النطاق الكامل لأولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي يعد العديد منها من البلدان المتوسطة الدخل، ومن هذه الأولويات: النمو الاقتصادي المطرد والمستدام والمنصف والشامل، مع توفير العمل اللائق للجميع؛ والتنوع البيولوجي؛ والأهم من ذلك، وسائل التنفيذ.

٢ - نحث على اتخاذ إجراءات لاعتماد تدابير استجابةً لنداء المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالبلدان المتوسطة الدخل الذي عقد في سان خوسيه، كوستاريكا، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، من أجل تعزيز الموقف المشترك فيما يتعلق بمركز البلدان الأعضاء في الجماعة بوصفها بلدانا نامية، وذلك بالنظر إلى أوجه التفاوت القائمة، ومنها ما أعرب عنه على الصعيد المحلي وعلى صعيد المناطق الإقليمية والأقاليم، وندعو إلى اعتماد معايير قياس جديدة تعكس النهج المتعدد الأبعاد للتنمية.

٣ - نرحِّب بالتقدم المحرز في التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي، وبالحوار الجاري مع مختلف المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبهذا نشجِّع على الاستمرار في دعم التعاون والتواصل فيما بين البلدان المعنية بشأن هذه المسائل في الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل الدولية.

٤ - نحث المؤسسات المالية الدولية على تقييم سياساتها المتعلقة بعملية الفرز والخروج من فئة أقل البلدان نموا، وعلى منح البلدان المدينة من بين البلدان الصغيرة المتوسطة الدخل فرص الحصول على قروض بمعدلات تيسيرية، لكي يتسنى لها إعادة هيكلة الديون بشروط مواتية وعلى نحو مستدام، وإحراز تقدم على الصعيد الداخلي.

٥ - نؤكد مجددا ضرورة أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها بشأن التعاون الإنمائي، ولا سيما الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية من خلال توفير القدر الكافي من الموارد المالية الإضافية التي يمكن التنبؤ بها، واتخاذ تدابير فعالة للتعاون، بما في ذلك التعاون الثلاثي من أجل بناء القدرات ونقل التكنولوجيا.

٦ - نسلم بمساهمة التعاون الدولي لأغراض التنمية الذي تتلقاه بلداننا، وننوه إلى ضرورة وضع مؤشرات تعكس بدقة أكبر واقع البلدان المتوسطة الدخل، وبصورة أكثر تحديداً الخصائص التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي.

٧ - وفي هذا السياق، وبالنظر إلى أن المعايير الحالية المتعلقة بالدخل المتوسط، التي تقوم فقط على نصيب الفرد من الدخل، لا تعكس واقع هذه البلدان المتسم بالتعقيد والتنوع، نشدد على ضرورة استعراض المنهجيات المتبعة ونحث على إيجاد أساس أمتن لقياس التقدم المحرز في مجال التنمية، مثل قياس الفقر المتعدد الأبعاد، أو اتباع نهج الثغرات الهيكلية، أو تقييم مؤشر التنمية البشرية، على أن جميع هذه المنهجيات يكمل بعضها بعضاً؛ ونشدد على أهمية دعم بناء القدرات الإحصائية في هذه البلدان.

٨ - نشير إلى أن التقدم المحرز في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ما زال محدوداً بسبب بطء التعافي من الأزمة المالية والاقتصادية وبفعل التحديات المعقّدة فيما يتصل بتعزيز المساواة والسلامة العامة، فضلاً عن الآثار الخطرة لتغيُّر المناخ، والافتقار إلى السُبل الكافية لتمويل أنشطة التخفيف من وطأة تغير المناخ والتكيف معه، وسبل الحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية التي تعهدت بتقديمها، في جملة أمور، البلدان المتقدمة النمو.

٩ - ندعو كذلك منظومة الأمم المتحدة بوجه عام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وجه الخصوص، مع الأخذ في الاعتبار وجودهما العالمي والدور الذي سيضطلع به البرنامج فيما يخص خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إلى تحسين آلياته المؤسسية والمالية فيما يتعلق بالمشاكل التي تواجهها البلدان المصنفة على أنها من البلدان المتوسطة الدخل، مع مراعاة الاحتياجات الإنمائية المحددة لهذه البلدان وأثر تنميتها في قدرتها على المساهمة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٠ - ندعو إلى جعل التعاون الإنمائي فعالا في البلدان المصنفة على أنها من البلدان المتوسطة الدخل؛ وإلى جعله يقوم على الوضع الخاص بكل منها، وعلى قدراتها القطاعية والإقليمية. ومن وسائل ذلك مثلا وضع آليات مالية مبتكرة، ومنح قروض بشروط ميسرة، والتعاون التقني، أو منح تنازلات إذا لزم الأمر؛ وكذلك، تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية للبلدان التي لا تزال بحاجة إليها، لا سيما البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

١١ - نعرب عن اهتمامنا البالغ بإقامة شراكة عالمية حقيقية من أجل التنمية استنادا إلى توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية والوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، التي تدمج جميع المواضيع المدرجة في خطة التنمية التي سيعززها المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وفي هذا السياق، نسلِّم بأهمية الاجتماع التحضيري لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المقرر عقده في آذار/مارس ٢٠١٥، في سانتياغو دي شيلي، بهدف المساهمة في البعد الإقليمي للعملية.

١٢ - نجدد التزامنا الدائم بالعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز جهودنا المشتركة في هذا الصدد من أجل إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والعملية التحضيرية للمؤتمر الثالث لتمويل التنمية، المقرر عقده في أديس أبابا، إثيوبيا، في تموز/يوليه ٢٠١٥. ونؤكد من جديد رغبتنا في مواصلة التشجيع على وضع خطة عمل شاملة للتعاون مع البلدان المتوسطة الدخل في إطار الأمم المتحدة، وربط أهداف الخطة بالاتفاقات المقرر إبرامها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الإعلان الخاص ١٤: خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

نحن، رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المجتمعين في كوستاريكا بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الثالث لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛

إذ نسلم بأوجه التقدم الهامة التي أحرزها المجتمع الدولي في عملية وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وإذ نسلم بأهمية وجود عملية حكومية دولية طموحة وشاملة وجامعة تتسم بالانفتاح والشفافية، وضرورة أن تتولى زمام هذه العملية الدول الأعضاء وأن تكون قادرة على استيعاب مختلف النماذج والرؤى المتعلقة بتنمية بلداننا وشعوبها؛

وإذ نؤكد من جديد الدور المركزي الذي تضطلع به الدول الأعضاء في وضع وتنفيذ إطار التنمية الجديد، ونبرز أهمية بذل جهود كبيرة وشاملة على الصعيد الحكومي الدولي من أجل بناء خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ قادرة على إحداث تحول وقابلة للتطبيق عالميا؛ وذلك بهدف سد الثغرات الإنمائية القائمة؛

وإذ نؤكد من جديد التزامنا بالمشاركة على نحو فعال وبَنّاء في المراحل التالية لوضع واعتماد جدول الأعمال، وإذ نسلم بأهمية هذا المنتدى الإقليمي لحفز الجهود المبذولة على الصعيد الحكومي الدولي بما يتيح تعزيز التنسيق لهذه الأغراض؛

وإذ نؤكد من جديد على الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“، واعترافها بأن القضاء على الفقر هو أكبر تحد يواجهه العالم اليوم، وبأنه شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة؛

وإذ نسلم بأن كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية هي بيتنا وأن ”أمنا الأرض“ تعبير شائع في العديد من البلدان والمناطق، ونلاحظ أن بعض البلدان تعترف بحقوق الطبيعة في سياق النهوض بالتنمية المستدامة؛

وإذ نسلم باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخرا للقرار ٣٠٩/٦٨، الذي تقرر فيه أن المقترح الوارد في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك وسائل تنفيذه والتحفظات التي أبديت بشأنه، سيكون هو الأساس الرئيسي الذي يستند إليه إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التسليم بأنه سيُنظر أيضا في مدخلات أخرى في عملية التفاوض الحكومية الدولية؛

وإذ نعترف بضرورة أن تقوم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على رؤية متكاملة ومتوازنة للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وضرورة أن تسترشد الخطة بتلك الرؤية؛

وإذ ننوه إلى أن وسائل التنفيذ، بما في ذلك نتائج المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وتلك الواردة في الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، هي شروط حاسمة لاستمرار ونجاح تنفيذ هذه الخطة؛

وإذ نسلم بأن السياق الدولي ينبغي أن تراعى فيه مختلف الرؤى والنهج والنماذج والأدوات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة؛ وأن تراعى فيه أيضا مختلف مراحل التنمية في البلدان النامية وأولويات تلك البلدان وظروفها وقدراتها؛ فضلا عن تعدد أبعاد الفقر؛

وإذ نسلم بأن المفاوضات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ سوف تستلزم احترام وتطبيق جميع مبادئ ريو، بما فيها مبدأ المسؤوليات المشتركة على تباينها، كما يتجلى في المبدأ ٧ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وحق البلدان في التنمية من أجل ضمان تحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان النامية؛

وإذ نسلم بأن تمويل التنمية أمر بالغ الأهمية لتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يدعى إلى أن يُجعل كل من المؤتمر الثالث لتمويل التنمية، المقرر عقده في أديس أبابا، إثيوبيا، في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، والاجتماع الإقليمي التحضيري بشأن تمويل التنمية المقرر عقده يومي ١٢ و ١٣ آذار/مارس ٢٠١٥ في مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو، شيلي، في صلب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ على أن يؤخذ في الاعتبار إضافة إلى ذلك، من جملة مدخلات أخرى، تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة؛

نوافق على ما يلي:

١ - زيادة ما نبذله من جهود من أجل التوصل إلى توافق في الآراء في المراحل المقبلة من عملية وضع وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك نتائج المؤتمر الدولي الثالث المقبل لتمويل التنمية، المقرر عقده في أديس أبابا، إثيوبيا، في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، وكذلك الاجتماع الإقليمي التحضيري بشأن تمويل التنمية المقرر عقده يومي ١٢ و ١٣ آذار/مارس ٢٠١٥ في مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو، شيلي، من أجل تحديد وتعزيز المجالات ذات الأولوية بالنسبة للمنطقة، وبالتالي ضمان إقامة شراكة عالمية حقيقية من أجل التنمية.

٢ - الترويج لوضع خطةٍ للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تقر بالتحديات المطروحة في مجال التنمية المستدامة تحديدا في جميع البلدان النامية، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية، مع الأخذ في الاعتبار مختلف الرؤى والنهج والنماذج والأدوات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، وضرورة تعديل الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج؛ على أن تتولى البلدان المتقدمة النمو زمام المبادرة،

مع مراعاة مبادئ إعلان ريو، ولا سيما المبدأ ٧ المتعلق بمبدأ المسؤوليات المشتركة على تباينها وقدرات كل بلد على حدة.

٣ - تشجيع إقامة أوجه التآزر بين عملية وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وعملية التحضير للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، مع إبراز ضرورة الاتفاق على وسائل التنفيذ المتوقعة ذات الصلة.

٤ - مواصلة تشجيع وضع خطة عمل شاملة للأمم المتحدة من أجل التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل وفقا لما تنفرد به من خصائص واحتياجات ووفقا لدورها في منظومة التعاون من أجل التنمية، فضلا عن تنسيق الجهود المبذولة في إطار تمثيليات الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لدى الأمم المتحدة من أجل تحقيق هذا الهدف، مع مراعاة القانون الدولي ومبادئه.

٥ - الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة من شأنها أن تكمل الناتج المحلي الإجمالي وتدعم القدرات الإحصائية في البلدان النامية.

٦ - التأكيد من جديد على ضرورة دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتعزيز قدراتها الوطنية في مجال القياس والإحصاء، من أجل تحقيق الفعالية في تتبع ورصد وتقييم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، المقرر تنفيذها بطريقة شفافة وطوعية وتشاركية، والاستفادة الكاملة من المعلومات الإحصائية بشأن التنمية المستدامة من أجل اتخاذ القرارات على الصعيد الوطني.

٧ - العمل معا لكفالة انسجام الأهداف الإنمائية المتفق عليها مع وسائل تنفيذها لضمان توافر الشروط اللازمة لقيام البلدان النامية بتحقيق تلك الأهداف، بما في ذلك تدفق الموارد وبناء القدرات وتطوير ونقل ونشر تكنولوجيا مستدامة بيئيا بشروط ميسرة لبلداننا.

٨ - الاعتراف بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وخصوصياته، والتأكيد من جديد على المبادئ التي تحكمه، والتي تميزه عن غيره من أشكال التعاون. ونؤكد كذلك من جديد رأينا في التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره تجسيدا عمليا للتضامن بين شعوب وبلدان الجنوب، ومكملا للتعاون بين الشمال والجنوب يمكن أن يسهم في رفاهها الوطني، وتيسير تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها على الصعيدين الوطني والدولي ودعم تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية.

٩ - تشجيع إجراء مناقشة محددة، والتنسيق عند الإمكان على مستوى ممثلي البلدان الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذين سيشاركون في عملية المناقشة والتفاوض بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، من أجل تحديد الأولويات الإقليمية وتبادل الانطباعات مع جهات التنسيق الأخرى في البلدان النامية.

الإعلان الخاص ١٥: عمليات إدارة الإنترنت

نحن رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المجتمعين في كوستاريكا بمناسبة مؤتمر القمة الثالث لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛

إذ نسلم بأهمية الإنترنت باعتبارها من المنافع العالمية العامة المفتوحة التي يجب إدارتها وتطويرها وفقا للمصلحة العامة بوصفها أداة تسهم بشكل كبير في الوصول إلى مجتمع المعلومات والمعرفة؛

وإذ نسلم بضرورة أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت عملية متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية وأن تتم بمشاركة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، وأن تكفل توزيعا منصفا للموارد وأن تيسر وصول الجميع إليها وتكفل التشغيل المستقر والآمن للإنترنت، مع مراعاة التعدد اللغوي؛

وإذ نؤكد مجددا الحاجة إلى إحراز تقدم في بناء أطر إقليمية ووطنية في مجال إدارة الإنترنت، استنادا إلى القانون الدولي واحترام حقوق الإنسان، ومبادئ الديمقراطية والاندماج الاجتماعي والسلام والتعاون والتكامل الإقليميين، والمشاركة والتعددية، مما يكفل عدم التدخل واحترام سيادة الدول، فضلا عن حق الجميع في الخصوصية، من أجل الوصول إلى إدارة للإنترنت تتسم بالديمقراطية وتعدد الجهات صاحبة المصلحة والشمول وتمثل فيها مصالح جميع الدول، بغض النظر عن درجة نموها؛

واقتناعا منهم أيضا بضرورة ضمان استقرار شبكة الإنترنت وأمنها وضمان الشرعية في إدارتها على أساس المشاركة الكاملة لجميع أصحاب المصلحة، من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، في ممارسة أدوار ومسؤوليات كل منها؛

وإذ نستذكر الأهمية الاستراتيجية للمشاركة النشطة من جانب الدول والحكومات، والمجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في عمليات إدارة الإنترنت على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛

وإذ نؤكد أن الحق في الخصوصية وفي حرية الكلام وفي إبداء الرأي بوجه عام حقوق منصوص عليها في المادة ١٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

وإذ نؤكد من جديد التزامنا بأحكام المادة ٢٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص على أن على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يتاح فيه وحده نمو شخصيته نمواً حراً كاملاً، وأن الفرد لا يخضع في ممارسته لحقوقه وحرياته لأي قيود إلا ما يقرره القانون لضمان الاعتراف بحقوق الآخرين وحرياتهم واحترامها، ولتلبية المقتضيات العادلة للفضيلة والنظام العام ورفاه الجميع في مجتمع ديمقراطي. وأنه لا يجوز في أي حال أن تمارس هذه الحقوق على نحو يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. وبهذا الشكل سنعمل على النهوض بمجتمع للمعلومات تحترم فيه كرامة البشر؛

وإذ نؤكد من جديد أن الحقوق نفسها التي يتمتع بها الأشخاص خارج الإنترنت يجب أن تحظى بالحماية أيضا على الإنترنت، على النحو المنصوص عليه في قراري مجلس حقوق الإنسان ٨/٢٠ المؤرخ تموز/يوليه ٢٠١٢ و ١٣/٢٦ المؤرخ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛

وإذ نؤكد أهمية برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٦٧/٦٨ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

وانطلاقا من مفهوم اليونسكو بشأن الوصول إلى شبكة الإنترنت في النهج المتعدد أصحاب المصلحة، الذي يدعو إلى الوصول إلى شبكة الإنترنت بطريقة مفتوحة وقائمة على المشاركة تسهل الوصول إليها، باعتبار أن هذه المبادئ مكرسة لأغراض توفير التعليم للجميع والإدماج الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين، والتعددية اللغوية والثقافية في الفضاء الحاسوبي والحصول على المعلومات والمعارف والتفكير الأخلاقي وحرية الصحافة؛

وإذ نقر بالأهمية المحورية لمبدأ حياد الإنترنت، باعتباره أساسا لتوفير إمكانية حصول الجميع على خدمات الإنترنت والاطلاع على المحتوى المتدفق عبر أثيرها على قدم المساواة بأسعار معقولة، ودون قيود؛

وإذ نسلم بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك إتاحة أدوات البرامجيات والمعدات الحاسوبية بحرية، في التنمية البشرية والاجتماعية والثقافية، والتطوير العلمي والتكنولوجي، مع مراعاة الأنظمة الحالية في كل بلد؛

وإذ نسلم بأن التكنولوجيات الرقمية، وخاصة البرامجيات، هي بمثابة تجسيد حي وديناميي للأفعال على الصعيدين العام والخاص وبالتالي فهي شكل من أشكال المعرفة يتميز بالقدرة على التوجيه المتواصل للتغييرات المطلوبة لاستمرار تطور دولنا ومجتمعاتنا؛

وإذ نؤكد من جديد ضرورة تعزيز التنمية الرقمية والسيادة الرقمية بغية تعزيز التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للأمم، في إطار الاحترام الكامل لحقوق الإنسان؛

وإذ نعتبر أن التهديدات والهجمات الإلكترونية تشكل انتهاكا لمبادئ القانون الدولي، على نحو يشكل تهديدا للسلام والاستقرار في البلدان والمناطق؛

وإذ نقدر ما تملكه المنطقة من إمكانات تؤهلها لأن تصبح ”منطقة جديدة لشبكات المعارف“ يتم فيها إنعاش المجالات الاجتماعية والثقافية، والسياسية والاقتصادية لبلداننا بفضل الشبكات التي توفر قدرا كبيرا من المعارف يمثل قيمة مضافة لهذه العمليات والديناميات الاجتماعية؛

فقد عقدنا العزم على ما يلي:

١ - تعزيز كافة حقوق الإنسان للجميع وحمايتها واحترامها، بما في ذلك الحق في التنمية في سياق شبكة الإنترنت.

٢ - الإدانة الشديدة لأعمال التجسس وعمليات المراقبة العشوائية الواسعة النطاق على الصعيد العالمي فيما بين البلدان، التي تقوم بها الدول والجهات الفاعلة من غير الدول، والمطالبة بالامتثال التام لقواعد القانون الدولي، فيما يتعلق باحترام سيادة الدول وحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الخصوصية.

٣ - تعزيز الإجراءات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز أمن الفضاء الإلكتروني ومنع جرائم الفضاء الإلكتروني، وعلى وجه الخصوص، إنشاء آليات من أجل القضاء على الحرب الإلكترونية وتعزيز الإنترنت بوصفها فضاء لتحقيق السلام.

٤ - التأكيد من جديد على ضرورة استخدام الإنترنت وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في إطار التقيد الصارم بمبادئ القانون الدولي، ولا سيما احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

٥ - تعميق عملية التوعية بالإنترنت والترويج لها بوصفها منفعة عامة في إطار عملية التفاوض والتنفيذ ذات الصلة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وبوصفها آلية لدعم

وتسريع إحراز تقدم في الجوانب الأساسية من أهداف التنمية المستدامة بهدف التوصل إلى مجتمع ديمقراطي وتحقيق التنمية المستدامة.

٦ - المشاركة في عملية التنقيح للسنوات العشر للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، التي تضطلع بها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥.

٧ - الدفاع عن حياد الإنترنت وحمايته وكفالة تحققه، باعتباره دعامة لإدارة الإنترنت، بحيث تتدفق المعلومات عبر الإنترنت دون تمييز أو ترتيب أولوية المرور حسب المحتوى أو المنشأ أو الوجهة المقصودة أو نوع الخدمة أو الوجهة النهائية أو التطبيق.

٨ - تشجيع اعتماد معايير قابلية التشغيل البيني للمعدات والبرامجيات الحاسوبية بما في ذلك الاستخدام الحر، على أن تسري هذه المعايير في المجال الخاص قدر سريانها في المؤسسات العامة والمؤسسات التعليمية والعلمية، ومؤسسات البحوث، وتشجيع الابتكار، وإتاحة المعرفة، واستخدام البيانات المفتوحة وإعادة استخدامها، مع مراعاة الأنظمة الحالية لكل بلد في الوقت ذاته.

٩ - إحراز تقدم في وضع خطط لتعزيز الهياكل الأساسية للاتصالات باعتبار ذلك استراتيجية لتعزيز التنمية الرقمية في المنطقة، ووضع خطط شاملة للاستثمار في قطاع التشييد وإدارة الطيف الترددي بكفاءة، وإنشاء نقاط التبادل على الإنترنت وزيادة الكثافة في بناء الهياكل الأساسية وتشييد مراكز البيانات على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، والمحافظة على طابع الهياكل الأساسية للاتصالات بوصفها منفعة عامة.

١٠ - تعزيز بناء شبكات المعارف الإقليمية التي تنعش الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية لمجتمعاتنا وتكسبها قيمة مضافة في جميع الدول الأعضاء في الجماعة التي تتطلع إلى تحويل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى منطقة تعج بشبكات المعارف.

١١ - دعوة المجتمع الدولي إلى تعزيز نقل التكنولوجيا والمعرفة بشروط مواتية للبلدان النامية، بما في ذلك الأحكام والشروط التفضيلية، بحيث يشمل ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ واعتماد سياسات وبرامج تهدف إلى مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من التكنولوجيا في سعيها إلى تحقيق التنمية وذلك في جملة أمور، من خلال التعاون التقني وبناء القدرات العلمية والتكنولوجية في جهودنا الرامية إلى سد الفجوات الرقمية والإنمائية.

الإعلان الخاص ١٦: الحاجة الملحة إلى عالم خال من الأسلحة النووية

نحن رؤساء دول وحكومات دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المجتمعين في كوستاريكا بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الثالثة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥:

١ - نفخر بإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ''منطقة سلام'' بشكل رسمي بمناسبة القمة الثانية لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي عقدت في هافانا، كوبا، في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٢ - ونشدد على أهمية ومساهمة معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) وبروتوكولها لصالح السلم والأمن الدوليين حيث أدى ذلك إلى إنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية وكثيفة السكان على وجه الأرض ونؤكد تأييدنا الكامل لأعمال وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كما نؤكد مجددا في هذا المضمار على أهمية التضافر والتعاون بين جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والوكالة المذكورة باعتبارها الهيئة القائمة في المنطقة والمتخصصة في بلورة المواقف الموحدة والإجراءات المشتركة فيما يتعلق بنزع الأسلحة النووية.

٣ - ونؤكد مجددا مرة أخرى قلقنا البالغ إزاء ما يشكله استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها من تهديد للإنسانية.

٤ - ونؤكد مجددا اقتناعنا الراسخ والدائم بمواصلة تعزيز نزع السلاح النووي الكامل والقابل للتحقق منه، باعتباره هدفا ذا أولوية للجماعة، والحاجة الملحة إلى تحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية. ونحن على قناعة بأن الضمان الفعلي الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو إزالتها وحظرها على نحو تام.

٥ - ونؤكد من جديد قرارنا بالمشاركة في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق تقدم في التفاوض بشأن صك عالمي ملزم قانونا يحظر امتلاك الأسلحة النووية وتطويرها وإنتاجها أو اقتناءها أو تجربتها أو تخزينها أو نقلها أو استخدامها أو التهديد باستخدامها، ويقضي بالتحقق من تدميرها؛ وبالتالي المساهمة في نزع السلاح العام الكامل وتعزيز الثقة بين الأمم.

٦ - ونؤكد أن استخدام الأسلحة النووية، أو التهديد باستخدامها، يشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة وجريمة ضد الإنسانية، فيما يشكل في الوقت نفسه انتهاكاً للقانون الدولي بما في ذلك القانون الإنساني، ونشير في هذا الصدد إلى أن محكمة العدل

الدولية دعت بالإجماع في فتواها الصادرة في عام ١٩٩٦ إلى إجراء مفاوضات لإزالة الأسلحة النووية.

٧ - ونؤكد من جديد مرة أخرى أحكام القرار CG/Res 563 بشأن الحاجة الملحة إلى نزع السلاح العام الكامل، والبرنامج الاستراتيجي لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللذين اعتمدتهما الدول الأعضاء الـ ٣٣، في الدورة العادية الثالثة والعشرين للمؤتمر العام للوكالة المعقودة في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٣ في بوينس آيرس، الأرجنتين.

٨ - ونؤكد في هذا الصدد ضرورة المضي قدما في الخطة الاستراتيجية للوكالة، وهي إحدى الولايات الرئيسية المتبقية للمؤتمر العام والأجهزة الأخرى التابعة للوكالة؛ وضرورة دعم وتنسيق أعمال الجماعة والوكالة، في مجال الدفاع عن نزع السلاح النووي.

٩ - ونعتبر أن من المصالح المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ومنها جميع الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ما يتمثل في ضمان حاسم وملزم قانوناً من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، ضد استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وندعو الدول الأعضاء في الجماعة إلى التفاوض من أجل إصدار صكوك عالمية شاملة وملزمة قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية، واعتمادها على وجه السرعة.

١٠ - ونؤكد مجددا دعوتنا إلى جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى استبعاد دور الأسلحة النووية من نظرياتها وسياساتها الأمنية واستراتيجياتها وسياساتها العسكرية؛ في سياق التزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والالتزامات التي قطعت في مؤتمر استعراض المعاهدة، فضلا عن بيانات السياسات الوطنية. ونحث كذلك، البلدان التي انضمت إلى سياسات الردع النووي الموسعة في تحالفات عسكرية تستند إلى الأسلحة النووية على تنفيذ سياسات تمكنها من التخلص من اعتمادها على الأسلحة النووية للدول الأخرى، وفقا لأهداف ميثاق الأمم المتحدة والتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

١١ - ونؤكد من جديد ما يساورنا من قلق بالغ إزاء العواقب الإنسانية الكارثية ذات الأبعاد الكبيرة، والآثار العالمية المترتبة على أي تفجير نووي عرضي أو متعمد.

١٢ - ونوجه التهنئة إلى النمسا على استضافة المؤتمر الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في فيينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، كما نوجه التهنئة إلى المكسيك

على استضافة المؤتمر الدولي الثاني بشأن هذه المسألة في نايايريت في شباط/فبراير ٢٠١٤. وكما برهنت شهادات الناجين والأدلة والبيانات العلمية، تشكل الأسلحة النووية تهديدا خطيرا للأمن وتنمية الشعوب والحضارات بوجه عام. ونؤكد مجددا، انسجاما مع بياناتنا لهذا الغرض، دعمنا القوي للدعوة الموجهة في فيينا ونايايريت للشروع في عملية تفاوض دبلوماسي بشأن إبرام صك دولي ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية.

١٣ - ونشدد على أهمية المشاركة الفعالة من جانب الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في صياغة مقترحات عملية رامية إلى التوصل لنزع السلاح النووي العام والكامل طبقاً لإطار زمني متفق عليه وعلى أساس متعدد الأطراف ويتسم بالوضوح ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه.

١٤ - ونلتزم ببدء مفاوضات على أعلى مستوى سياسي، بهدف حظر الأسلحة النووية وإزالتها من خلال صك ملزم قانونا، ولذا نرحب باقتراح كوبا الرامي إلى اعتماد صك ملزم قانونا بشأن نزع السلاح النووي الذي قدم في المؤتمر الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، الذي عقد في فيينا في يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ويؤيدون تعهد النمسا الذي أعلن في ختام المؤتمر.

١٥ - وبعد ٧٠ عاما تقريبا من الهجمات التي شنت على هيروشيما وناغازاكي، تطلب الجماعة عدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى، تحت أي ظرف من الظروف وأيا كان الفاعل.

١٦ - ونواصل الإعراب عن موقفنا الثابت تأييداً للتنفيذ الكامل للركائز الرئيسية الثلاث التي تستند إليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دون تمييز أو ازدواجية في المعايير ونعرب مجددا عن القلق إزاء عدم تسجيل أي تقدم في تنفيذ الأهداف المتعلقة بنزع السلاح النووي رغم تنفيذ هدفي المعاهدة المتعلقين بعدم الانتشار والممارسة غير القابلة للتصرف للاستخدام السلمي للطاقة النووية.

١٧ - نؤكد مجددا أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باعتبارها حجر الأساس لنظام نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، مع التشديد على أهمية شمولها العالمي.

١٨ - نؤكد مجددا حق الدول غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها السلمي دون تمييز، وبما يتفق مع المواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما نؤكد مجددا التزام جميع الأطراف في المعاهدة

بتيسير المشاركة بأوفى الطرق الممكنة في تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

١٩ - نؤكد حق الدول السيادي في إدارة مصادر الطاقة، بما في ذلك الطاقة النووية للأغراض السلمية.

٢٠ - نحثُ الدول الحائزة للأسلحة النووية على الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، والتفاوض بشأن تدابير فعالة تفضي إلى حظر تلك الأسلحة والقضاء عليها بالكامل.

٢١ - وإذ نلاحظ أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تواصل استثمار مبالغ كبيرة في صيانة ترساناتها النووية وتحديثها، نعلن أن نزع السلاح النووي يمثل أيضا ضرورة اجتماعية واقتصادية للمجتمع الدولي، ولذا فإننا نحثها على تخصيص مزيد من الموارد بغية تعزيز السلام والتنمية المستدامة، ولا سيما لأقل البلدان نموا.

٢٢ - وإذ نؤكد أن نصف الاستثمار السنوي في الترسانات النووية سيكون كافيا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا للحد من الفقر، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، فإننا نؤكد أن وجود عالم خال من الأسلحة النووية ليس من التدابير الاقتصادية الرشيدة فحسب، ولكن يعتبر أيضا من الإجراءات اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي.

٢٣ - وفي هذا الصدد، نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على المبادرة بصورة كاملة وفورية إلى اتخاذ الخطوات العملية الثلاث عشرة صوب نزع السلاح النووي على النحو المتفق عليه في مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وكذلك ما يرد في خطة العمل التي تم اعتمادها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠؛ ونذكر كل الدول الأطراف بضرورة الوفاء بولايتها فيما يتعلق بمواصلة إجراء المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب، وبنزع السلاح النووي، وإبرام معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة، على النحو المنصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة.

٢٤ - نعرب عن الأسف لعدم عقد المؤتمر الدولي المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط التي كان ينبغي إعلانها في عام ٢٠١٢، ونذكر بأن هذا الالتزام جزء هام لا يتجزأ من الالتزامات المتعهد

بها في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها والوثيقة الختامية لمؤتمري استعراض معاهدة عدم الانتشار في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

٢٥ - ولا نزال على قناعة قوية بأن إنشاء المنطقة المذكورة سوف يمثل خطوة سامية تجاه عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، ونحث على عقد هذا المؤتمر والإعلان عنه في أقرب وقت ممكن، شريطة موافقة الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

٢٦ - نؤكد إدانتنا لتعزيز الأسلحة النووية الموجودة بالفعل ولتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية، باعتبار ذلك لا يتسق مع الالتزام باتخاذ تدابير فعالة نحو نزع السلاح النووي.

٢٧ - نعرب مجددا عن أهمية التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونحث الدول التي يشملها المرفق الثاني من المعاهدة ويعد تصديقها أمراً أساسياً لنفاذ المعاهدة، أن تعجِّل بعملية التوقيع و/أو التصديق على هذا الصك.

٢٨ - نصر على ضرورة امتناع كل الدول عن إجراء تفجيرات لتجارب الأسلحة النووية وغير ذلك من التفجيرات النووية أو أي اختبارات غير تفجيرية ذات صلة أخرى، بما في ذلك التجارب دون الكتلة الحرجة التي تجريها الحواسيب العملاقة، باعتبار أن هذه الإجراءات تتعارض مع هدف ومقاصد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فضلاً عن روح المعاهدة، مما يقوض الأثر المرغوب منها كتدبير من تدابير نزع السلاح النووي.

٢٩ - نعلن رفضنا للتجارب النووية وكل المفاهيم الاستراتيجية للدفاع والأمن التي تبرر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، أو تقوم على تعزيز وإنشاء تحالفات وسياسات عسكرية قائمة على الأسلحة النووية، وعلى سياسات الردع النووي.

٣٠ - نحث مؤتمر نزع السلاح على إظهار الإرادة السياسية اللازمة من أجل ضمان الشروع دون تأخير في الأعمال الفنية من خلال اعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل يمضي قدماً بجدول أعمال نزع السلاح النووي. ونشدد على الضرورة الملحة لبدء المفاوضات المتعددة الأطراف للقضاء على الأسلحة النووية بطريقة غير تمييزية ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. ونقدر إسهام مبادرات نزع السلاح المتخذة على المستويات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف والعالمية وفي جميع المحافل ذات الصلة التي يمكن إحراز تقدم فيها، بمشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية.

٣١ - ننوه بأعمال الفريق العامل المفتوح العضوية، الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٦/٦٧، وكلف بطرح مقترحات من أجل تعزيز المفاوضات

المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي بما في ذلك المقترحات والمساهمات المقدمة إلى الفريق من الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٣٢ - نؤكد أن معاهدة تلاتيلولكو ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد شكلتا مرجعية سياسية وقانونية ومؤسسية بالنسبة لإنشاء المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية في مختلف أرجاء العالم. واليوم، أصبحت تجربة معاهدة تلاتيلولكو، فضلاً عن تجارب المناطق الأربع القائمة الأخرى الخالية من الأسلحة النووية، ومنغوليا باعتبارها دولة وحيدة أعلنت من جانب واحد أنها خالية من الأسلحة النووية، تشكِّل ميراثاً سياسيا وقانونيا له أهميته للمجتمع الدولي وتمثل إلهاماً يستوحى لإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية مع المُضي قُدماً لبلوغ هدف عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية.

٣٣ - نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على سحب جميع إعلاناتها التفسيرية للبروتوكولين الأول والثاني من معاهدة تلاتيلولكو، لأنها تشكل تحفظات فعلية تحظرها تلك المعاهدة وأن تحترم طابع نزع السلاح النووي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مما يسهم في القضاء على إمكانية استخدام الأسلحة النووية ضد بلدان المنطقة. ولذلك، تؤكد الجماعة مجددا التزامها بمواصلة العمل، بعدة وسائل منها أجهزة وكالة حظر الأسلحة النووية الملائمة، مع الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في البروتوكولين الأول والثاني، بغية التوصل إلى إزالة هذه الإعلانات التفسيرية.

٣٤ - نرحب بالاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي، في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٣٥ - نؤكد عزمنا على ضمان المتابعة المناسبة لقرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨ المعنون ”متابعة لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣ بشأن نزع السلاح النووي“.

٣٦ - نرحب مع التقدير بتحديد ٢٦ أيلول/سبتمبر باعتباره اليوم الدولي من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية، ونبرز المناسبات التي تعقد في جميع أنحاء العالم للاحتفال بهذا اليوم لأول مرة، وندعو الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني إلى القيام بالمزيد من العمل سنويا للاحتفال بهذا اليوم.

٣٧ - نرحب مع التقدير بقرار الجمعية العامة عقد مؤتمر رفيع المستوى في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨ لتحديد التدابير والإجراءات الرامية إلى القضاء على الأسلحة النووية في أقرب أجل، بهدف اعتماد معاهدة تحظر تطوير الأسلحة النووية وإنتاجها وشرائها

واختبارها وتكديسها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، والنص على تدميرها في غضون إطار زمني يحظى بموافقة أطراف متعددة.

٣٨ - نؤكد من جديد دعوتنا إلى جميع رؤساء الدول والحكومات بأن يعربوا علنا عن ضرورة القضاء على الأسلحة النووية في جميع الأماكن المناسبة من أجل عرض القضية على أعلى المستويات السياسية وتوليد الإرادة السياسية الكافية للتصدي للخطر.

الإعلان الخاص ١٧: دعم موقف جمهورية الأرجنتين فيما يتعلق بإعادة هيكلة ديونها السيادية

نحن رؤساء دول وحكومات دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المجتمعين في كوستاريكا بمناسبة مؤتمر القمة الثالث لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛

إذ نعترف بحق جميع الدول في التفاوض بشأن إعادة هيكلة ديونها السيادية، التي لا ينبغي إحباطها أو عرقلتها بمصالح أقليات من حائزي سندات الديون غير المعاد هيكلتها؛

وإذ نشير إلى الفقرة ٤٥ من إعلان هافانا والبيان الصادر عن الجماعة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤:

١ - نعرب عن رفضنا التام لموقف هذه الجماعات من المضاربين، التي تشكل إجراءاتها عائقا أمام التوصل إلى اتفاق نهائي بين المدينين والدائنين، ما يهدد الاستقرار المالي الدولي؛

٢ - نطالب بضمانات لاحترام الاتفاقات التي تُعقد بين الدائنين والمدينين في سياق عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية.

٣ - نؤكد مجددا تضامننا مع جمهورية الأرجنتين ودعمنا لها في البحث عن حل لا يعوق تنميتها ولا رفاه شعبها، ويتماشى مع سياساتها الإنمائية الوطنية.

٤ - نعرب عن عزمنا التوصل إلى توافقات من خلال جميع الآليات الدولية المتعددة الأطراف، تشارك فيها، عند الاقتضاء، جميع المؤسسات ذات الصلة في مجال إعادة هيكلة الديون السيادية. وننوه على وجه التحديد، في جملة أمور، بعملية التفاوض التي افتتحت بالقرار ٣٠٤/٦٨ الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتوجه جمهورية الأرجنتين الشكر إلى الدول الأعضاء على الدعم الذي أبدته دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لموقف الأرجنتين في إعادة هيكلة ديونها السيادية.

الاعلان الخاص ١٨: الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية

نحن رؤساء دول وحكومات دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المجتمعين في كوستاريكا يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في إطار مؤتمر القمة الثالث لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:

١ - نؤكد مجددا الحاجة الماسة إلى منع التصنيع غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأجزائها ومكوناتها وذخائرها والاتجار غير المشروع بها ومكافحته والقضاء عليه.

٢ - نعترف بأن صناعة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأجزائها ومكوناتها وذخائرها ونقلها وتداولها بصورة غير مشروعة، وتراكمها المفرط وانتشارها بدون ضوابط في مناطق عديدة من العالم له عواقب إنسانية واجتماعية واقتصادية كثيرة ويشكل تهديدات خطيرة للسلام والمصالحة والسلامة والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة على مستويات عديدة.

٣ - نؤكد من جديد جدوى برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والقضاء عليه، وأهميته الحاسمة بوصفه الاطار العالمي من أجل منع الاتجار غير المشروع بهذه الاسلحة ومكافحته والقضاء عليه؛ ونؤكد مجددا التزامنا بتنفيذه الكامل والفعال.

٤ - نؤكد أنه، في إطار برنامج العمل هذا، يجب أن يستمر القيام بالعمل على الصعيد المتعدد الأطراف من أجل اعتماد صكوك ملزمة قانونا بشأن الوسم والتعقب والسمسرة غير المشروعة، بهدف منع التحول إلى الأسواق غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأجزائها ومكوناتها وذخائرها.

٥ - وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا أهمية الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها.

٦ - نحيط علما بنتائج الاجتماع الخامس الذي يعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٤، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، ونتطلع إلى المشاركة في دورة استعراض برنامج العمل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨.

٧ - نؤكد أن اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، في عام ٢٠١٢، يقدم للمجتمع الدولي هدفا واضحا وجدولا

زمنيا لتعزيز جهوده الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه.

٨ - ندرك مدى أهمية التصدي بصورة شاملة للاتجار غير المشروع عبر الحدود بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأجزائها، ومكوناتها وذخائرها، مع الاحترام الكامل لسيادة كل دولة.

٩ - ندرك أيضا الحاجة إلى مواصلة تمكين المؤسسات الأمنية العامة الوطنية والإقليمية، وفقا للنظم الدستورية والقانونية لكل منها، بهدف تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية الضرورية لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأجزائها ومكوناتها وذخائرها ومكافحته والقضاء عليه، في مجالات من قبيل التشريعات ومراقبة الحدود وتحليل أدلة الطب الشرعي في جملة أمور أخرى، فضلا عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

١٠ - ننوه إلى أهمية تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمنع التصنيع والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأجزائها ومكوناتها وذخائرها ومكافحته والقضاء عليه.

١١ - نؤكد من جديد دعمنا لفريق الجماعة العامل المعني بجريمة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. وهذا الفريق العامل مكلف بدراسة هذه المسألة دراسة شاملة، من أجل إعداد مقترحات للآليات والإجراءات التي ستمكننا من تحسين تنسيق جهودنا بطريقة أكثر فعالية، على أساس الاحترام الكامل للقانون الدولي والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، لتعزيز منع ومكافحة الاتجار غير المشروع في هذه الفئة من الأسلحة، لصالح أمن المواطن.

١٢ - ونتوقع أن تسهم معاهدة تجارة الأسلحة، وهي أول وثيقة متعددة الأطراف ملزمة قانوناً بشأن تجارة الأسلحة يشمل نطاقها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في إتاحة التصدي بصورة فعالة للنتائج الخطيرة الناجمة عن الاتجار غير المشروع والتجارة غير المنظمة في الأسلحة بالنسبة للكثير من الأفراد والدول، وبخاصة من خلال تحويل الأسلحة إلى عناصر فاعلة من غير الدول أو إلى مستخدمين غير مأذون لهم بذلك وغالباً ما يرتبط هذا بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات. ونأمل كذلك في أن تسهم هذه المعاهدة في منع نشوب النزاعات المسلحة والعنف المسلح وانتهاكات القانون الدولي. وفي نفس الوقت، وفي ضوء دخول المعاهدة حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ندعو إلى تطبيق المعاهدة بطريقة متوازنة وشفافة وموضوعية، مع احترام الحق السيادي لجميع الدول في تأمين دفاعها عن النفس، وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ونسلم برغبة المكسيك في استضافة

المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في عام ٢٠١٥، وتسليط الضوء على قيادتها خلال العملية التحضيرية لهذه الدورة، وكذلك تطلع ترينيداد وتوباغو إلى أن تكون مقرا للأمانة العامة للصك المذكور، واعتزامها استضافة الاجتماع التحضيري الأول للمؤتمر الأول للدول الأطراف.

١٣ - وإذ نشير إلى الأسلحة ذات العواقب الإنسانية، نتذكر مع التقدير إعلان أمريكا الوسطى منطقة خالية من الألغام المضادة للأفراد، ونحيط علما بإعلان مابوتو+١٥ الذي اعتمد في المؤتمر الثالث لاستعراض هذه المعاهدة في حزيران/يونيه ٢٠١٤.

١٤ - نرحب بالجهود التي بذلتها كولومبيا، البلد الذي يحتل المرتبة الثانية في العالم في عدد الضحايا الجدد بسبب استخدام هذه الألغام، من أجل استضافة المؤتمر العالمي المعني بتقديم المساعدة إلى الضحايا والناجين من الألغام الأرضية وغيرها من مخلفات الحرب من المتفجرات في سياق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من المجالات: بناء الجسور بين العالمين، في ميديلين، كولومبيا، في ٣ و ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، الذي حضرته مجموعة كبيرة من السكان في المنطقة، وتمكن من تعزيز الوعي بشأن تقديم المساعدة إلى الضحايا، بما يتجاوز النهج القائم على حقوق الإنسان الذي تجسده اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الأسلحة.

١٥ - نحيط علما بالدعوة إلى عقد الاجتماع الخامس عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في نهاية عام ٢٠١٦، في سانتياغو، شيلي، مما يعكس التزام الدول الأطراف في الاتفاقية بتدمير مخزونات الألغام المضادة للأفراد، وحظر استخدامها، وبإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، وببرامج الوقاية والتوعية المقدمة للسكان، وبمساعدة الضحايا المتضررين من هذه الأجهزة.

١٦ - ندعم الجهود الدولية الرامية إلى الحد من المعاناة التي تسببها الذخائر العنقودية واستخدامها ضد السكان المدنيين، في انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي. وبالمثل، ننوه بانضمام بليز مؤخرا إلى اتفاقية الذخائر العنقودية وتحديد أمريكا الوسطى بوصفها منطقة خالية من الذخائر العنقودية خلال الاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، الذي عقد في سان خوسيه، كوستاريكا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالجهود التي تبذلها كوستاريكا بصفتها رئيسة للاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية لبلوغ رقم ١٠٠ دولة طرف قبل انعقاد المؤتمر الأول لاستعراض الاتفاقية المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، في دوبروفنيك، كرواتيا.

١٧ - ننوه بالعمل الهام الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجالات تعزيز السلام ونزع السلاح والتنمية، بما في ذلك المساعدة المقدمة إلى بلدان المنطقة من أجل تعزيز القدرات الوطنية وتطبيق تدابير نزع السلاح في مختلف المجالات.

١٨ - وننوه كذلك بأن هذه الجهود الرامية إلى منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليه، تتم دون المساس بالأولويات الممنوحة لنزع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل.

الإعلان الخاص ١٩: تمويل التنمية

نحن رؤساء دول وحكومات دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المجتمعين في كوستاريكا، بمناسبة مؤتمر القمة الثالث لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛

إذ نؤكد مجددا أنه في حين أن تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد الوطني يعتمد كثيرا على وضع سياسات اقتصادية واجتماعية وبيئية وتنفيذها بفعالية، تماشيا مع البرنامج الوطني للأولويات التي تحددها السلطات المحلية؛ أما على الصعيد الدولي، فإن النجاح يعتمد على دعم والتزام المجتمع الدولي، وإمكانية وجود مجال سياسي كاف وتهيئة بيئة عالمية، وكذلك إدراج خطة تنافسية في الاقتصاد العالمي؛

وإذ نؤكد من جديد أيضا أن أي عملية تنمية يجب أن تأخذ في الاعتبار مختلف أبعاد التنمية والأولويات والظروف والحقائق والقدرات لدى البلدان، ونهج الحقوق، وطبيعة الفقر المتعددة الأبعاد، وتعزيز اتساق ومواءمة وتنسيق النظم النقدية والمالية والتجارية؛

وإذ نؤكد مجددا أن تمويل التنمية أمر بالغ الأهمية من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

وإذ نسلم بأن العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي ستعقد في أديس أبابا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، بما في ذلك العملية التحضيرية الإقليمية المقرر عقدها في ١٢ و ١٣ من آذار/مارس ٢٠١٥، في مقر اللجنة في سانتياغو، شيلي، سوف تتقارب مع عملية إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

وإذ نؤكد مجددا اهتمامنا القوي بشأن إنشاء شراكة عالمية حقيقية وفعالة من أجل التنمية، تشمل الإنجازات المتحققة والدروس المستفادة في مختلف المؤتمرات الدولية المعنية

بتمويل التنمية والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو + ٢٠، التي تدرج جميع القضايا الأساسية المتعلقة بخطة التنمية التي ستتبلور من خلال المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛

وإذ نسلم بأن الدول الوطنية ستقود مفاوضات الشراكة العالمية المتجددة من أجل التنمية، ونشجع على مشاركة الجهات الفاعلة الأخرى، وفقا للسياسات العامة التي تمثل مصالح جميع المواطنين؛

وإذ نسلم أيضا بأهمية إجراء عملية تحضيرية شفافة وشاملة على أساس توافق آراء مونتيري ومؤتمر الدوحة، بما في ذلك تقييم التقدم الذي أحرزته، والعقبات والقيود الهيكلية التي تعترضها في تنفيذ اتفاقاتها، وتعزيز عملية التمويل لأغراض التنمية ودعم تنفيذ الخطة الإنمائية الجديدة؛

وإذ نسلم بأن الاستراتيجية الفعالة بشأن تمويل التنمية المستدامة ستتطلب تعبئة واستخدام موارد مالية فعالة جديدة إضافية يمكن التنبؤ بها من القطاعين العام والخاص، والموارد المالية الوطنية والدولية، ونشدد على الدور الرئيسي الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وضرورة وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها في تحقيق الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية مع البلدان النامية؛

وإذ نشدد على دور التعاون الثلاثي باعتباره موردا مبتكرا يُنظر إليه من نهج مزدوج، أولا كوسيلة لتنفيذ التزامات التنمية وتمويلها، ومن جهة أخرى، باعتبارها غاية في حد ذاتها بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مما يضطرنا إلى توليد شراكات واسعة وشاملة وشفافة على نحو متزايد؛

نوافق على ما يلي:

١ - المساهمة من خلال مشاركة دينامية وموحدة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في إجراء حوار ناجح في مجال التعاون والتمويل من أجل التنمية المستدامة كجزء أساسي في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الجديدة، بهدف أن يشمل هذا الحوار تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والإقرار بأسسهما الموضوعية، بوصفهما عنصرا أساسيا في التوصل إلى نموذج جديد للتعاون الإنمائي.

٢ - العمل من أجل إنشاء شراكة عالمية حقيقية من أجل التنمية تقودها الدول وتعطي الأولوية للقضاء على الفقر المتعددة الأبعاد، باستخدام وسائل تنفيذ فعالة. ويتكون

مفهوم وسائل التنفيذ، في جملة أمور أخرى، من مزيج من الموارد المالية وتطوير التكنولوجيا ونقلها، فضلا عن بناء القدرات والحفاظ على مجال السياسة العامة في بلداننا من أجل وضع وتنفيذ استراتيجيات التنمية، وتعزيز بيئة دولية تمكينية للتغلب على الفجوات الإنمائية، ونظام تجاري متعدد الأطراف وعالمي قائم على أساس القواعد ومنفتح، وغير تمييزي، وعادل ويتسم بنهج موات للتنمية. ويجب دعم وسائل التنفيذ هذه باتخاذ إجراءات ملموسة من جانب البلدان المتقدمة النمو، بما في ذلك من خلال أهداف مالية محددة زمنيا ومن دون شروط، إلى جانب الأهداف الموضوعة للمساعدة الإنمائية الرسمية، وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة على النحو المنصوص عليه في المبدأ ٧ من إعلان ريو، وإصلاح الحوكمة العالمية الاقتصادية والنطاق العالمي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣ - حث الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على المشاركة في الاجتماع التحضيري الإقليمي المعني بالتنمية الذي سيعقد في ١٢ و ١٣ آذار/مارس ٢٠١٥، في مقر الجماعة في سانتياغو، شيلي.

٤ - تشجيع وضع استراتيجية شاملة وجامعة وشفافة وخاضعة للمساءلة تنظر في الاحتياجات والتطلعات الخاصة لجميع البلدان النامية، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الجزرية الصغيرة النامية.

٥ - مواصلة تشجيع وضع خطة عمل شاملة للتعاون مع البلدان المتوسطة الدخل. وفي هذا الصدد، نسلم بأنه، على الرغم من إنجازات البلدان المتوسطة الدخل، لا تزال هناك معدلات عالية من الفقر وعدم المساواة، ويلزم المزيد من الاستثمار في الخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية اللازمة للحد من أوجه عدم المساواة تلك. ويجب وضع خطة العمل هذه، مع خطط عمل أخرى، في نطاق الاستراتيجية المالية الجديدة. وفي هذا السياق، ينبغي تعزيز معايير تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية، وتوسيعها لتشمل مقاييس أخرى تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي.

٦ - الإعراب عن اعتزام مواصلة العمل بشكل مشترك في عملية التفاوض على أساس القرار ٣٠٤/٦٨ ”نحو وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية“ الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٧ - تعزيز التقدم في مجال تعريف قياسات التقدم بشأن تحقيق التنمية المستدامة التي تكمل الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك مجموعة مؤشرات الدخل والتنمية التي تبين واقع كل بلد، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بأقصى قدر ممكن من تحسين البيانات.

٨ - تعزيز آليات التمويل المبتكرة لتعبئة الموارد الطوعية الإضافية والموارد التكميلية للمصادر التقليدية للتمويل اللازم لتنفيذ برامج التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) ومكافحة الجوع والفقر في البلدان النامية، وفقا للأولويات الإنمائية الوطنية.

٩ - تعزيز الفريق العامل التابع لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتعاون الدولي من أجل دعم وتنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ونشير إلى أنه يوفر إطارا واسعا للتعاون فيما بين البلدان، كمظهر من مظاهر التضامن بين الشعوب وإمكانية كبيرة للإسهام في التقدم الذي أحرزته، والرعاية الاجتماعية وتحقيق أولوياتها الإنمائية، وكذلك في إعادة تعريف وتكملة أشكال التعاون الدولي وخطة التنمية العالمية.

الإعلان الخاص ٢٠: الهيكل المالي الدولي: نحو حوكمة اقتصادية عالمية جديدة

نحن رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المجتمعين في كوستاريكا بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الثالث لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛

إذ نسلم بأن الأزمات الاجتماعية والإنسانية والمالية والبيئية العديدة التي تجاوزها البشر في العقد الماضي، تشكل تحديا للمجتمع الدولي مما يقتضي إعادة هيكلة النظام المالي والتعاون الدولي في إطار روح الشراكة والتعاون والتضامن العالمي، كما لم يحدث من قبل، فإن البلدان النامية مدعوة إلى وضع مقترحات ومبادرات على الصعيد المتعدد الأطراف تسهم سويا في التصدي مع هذه التحديات المتعددة؛

وإذ نشدد على ضرورة أن يقترن دور النظام المالي لأغراض التنمية وجدول أعمال التعاون الدولي برؤية شاملة ومتعددة للتنمية وأبعادها التي يؤدي التغلب على أسباب الاستبعاد خلالها في نهاية المطاف إلى رفاه لشعوب البلدان الأعضاء في الجماعة والعيش الكريم؛

وإذ نكرر الإعراب عن القلق إزاء عدم الامتثال لالتزام، البلدان المتقدمة النمو، بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية؛ واقتران ذلك بالانخفاض الكبير في التدفقات المتاحة للتعاون الدولي، ووضع أولويات قطاعية جديدة لتخصيصها؛

وإذ نؤكد مجددا الأهمية التاريخية وإنقاذ روح قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٢٠١ (دإ-٦) و ٣٢٠٢ (دإ-٦) اللذين يتضمنان الإعلان وخطة العمل بشأن ''إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد'' واتخذا في الدورة الاستثنائية المعقودة في ١ أيار/مايو ١٩٧٤؛

وإذ نؤكد من جديد أنه بعد ٤٠ سنة من هذا الاتفاق العالمي، لا نزال ننتظر تحقيق التزامها الرئيسي ببناء نظام دولي جديد شامل وديمقراطي ومنصف، يشكل فيه التعاون الدولي من أجل التنمية هدفا مشتركا وواجبا موحدا يجمع كل البلدان، ويعتمد فيه الرفاه السياسي والاقتصادي والاجتماعي للأجيال الحالية والمقبلة أكثر من أي وقت مضى على التعاون بين جميع أعضاء المجتمع الدولي على أساس القضاء على اختلال التوازن بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ومن بين ذلك، المساواة في السيادة؛

وإذ ننوه في هذا الشأن بأهمية توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية المعتمد في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري عام ٢٠٠٢ والذي يسهم في التحديث والتصدي بطريقة عملية لبعض المواضيع الأساسية المتصلة بالهيكل المالي الدولي وبناء نظام مالي عالمي يتسم بالعدالة والمساواة؛

وإذا نحيط علما بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠٤/٦٨ الذي يشدد على أن القدرة على تحمل الديون وفعالية الإدارة أمر أساسي لدعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة في بلداننا، ويقر بأن أزمات الديون السيادية تنحو لأن تكون باهظة التكلفة ومربكة، ولا سيما فيما يتعلق بفرص العمل والاستثمار المنتج، وغالبا ما تتبعها تخفيضات في الإنفاق العام تؤثر بصفة خاصة على المواطنين الفقراء والضعفاء؛

وإذ نحيط علما بإعلان سانتا كروز لمجموعة الـ ٧٧ المعنون ''من أجل نظام عالمي جديد للعيش الكريم''؛

نوافق على ما يلي:

١ - دعوة المجتمع الدولي إلى إبراز أهمية تلبية جميع الجهات الفاعلة المشاركة في الديناميات المالية والتعاون الإنمائي، بالالتزامات المتعهد بها بشأن هذه المسألة في مختلف مؤتمرات القمة والمنتديات والاجتماعات الرفيعة المستوى.

٢ - المساهمة من خلال المشاركة الدينامية والموحدة لبلدان الجماعة في إقامة حوار ناجح بشأن التعاون والتمويل من أجل التنمية المستدامة باعتبارها جزءا أساسيا من عملية صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الجديدة، على أساس اتباع نهج متسق

يجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بحيث يشمل الحوار، على سبيل الأولوية، توفير موارد جديدة إضافية يمكن التنبؤ بها، من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، والوفاء بفعالية بالالتزامات السابقة بشأن تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، ومبادئ التعاون الفعال، وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٣ - الانضمام إلى الجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء في الجماعة في المفاوضات المتعلقة بإقامة تنسيق فعال بين العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المقرر عقده في تموز/يوليه ٢٠١٥، وعملية صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فضلا عن الأعمال التحضيرية لاعتمادها في مؤتمر القمة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٤ - العمل معا في هذا المؤتمر، لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، فضلا عن تحديد العوائق والقيود الهيكلية الناجمة عن النظام الاقتصادي والتجاري والمالي العالمي، ومستوى الامتثال للالتزامات من قبل البلدان المتقدمة النمو، للمضي قدما في الاتفاقات التي تم التوصل إليها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن تحقيق الشفافية وإنشاء عملية متابعة فعالة لتحقيق نتائج أكثر وأفضل.

٥ - العمل معا في المؤتمر من أجل كفالة تحقيق نتيجة موضوعية في أديس أبابا تتيح نظام تنفيذ متين لوسائل التنفيذ لدعم خطة التنمية الجديدة بفعالية وتحديد النتائج الملموسة التي يمكن الحصول عليها بغية زيادة الأهمية السياسية للمؤتمر.

٦ - وفي هذا السياق، نرحب بقرار حكومة شيلي واللجنة لاستضافة وتنظيم الاجتماع التحضيري الإقليمي بشأن تمويل التنمية الذي سيعقد في ١٢ و ١٣ آذار/مارس ٢٠١٥، في مقر اللجنة في سانتياغو، شيلي، والالتزام بتحديد الأولويات الإقليمية لإمكانية التحقق منها وعرضها في عملية المناقشة والتفاوض في المؤتمر الثالث بشأن تمويل التنمية.

٧ - العمل على تعزيز وتنسيق العمليات المختلفة التي تعقد في عدة محافل متعددة الأطراف وضرورة العمل على إصلاح النظام المالي الدولي، وتعزيز الهيكل المالي الإقليمي، ولا سيما فيما يتعلق بالولاية والنطاق والتنظيم والشفافية والتمثيل والمشاركة للبلدان النامية في عملية صنع القرار والحوكمة والاستجابة والتوجه الإنمائي، والتشجيع على مواصلة الاعلان عن حوار مفتوح وشامل وشفاف بشأن هذا الموضوع يسهم في تحقيق هذه الأهداف.

٨ - الالتزام بالعمل في عملية حكومية دولية شاملة ومعززة وأكثر فعالية لمتابعة تمويل التنمية، والاستفادة من الخبرات وأفضل الممارسات بشأن هذا الموضوع بغية الاستفادة من التقدم المحرز، وبحث العقبات واقتراح توصيات وتدابير تصحيحية، والإشراف على آثار بعض الاتجاهات الدولية والسياسات المالية الدولية الهامة بصورة منهجية لمنع انتشار أزمة اقتصادية ومالية بين البلدان.

٩ - الترويج بهمة لخطة التعاون الدولي، واستعراض معايير تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية، والدعوة إلى النظر في مؤشرات أخرى، بما يتجاوز نصيب الفرد من الدخل.

١٠ - حث الفريق العامل التابع لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتعاون الدولي على المضي قدما في العمل الذي يضطلع به لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع ملاحظة أنه يوفر إطارا واسعا للتعاون فيما بين البلدان، تعبيرا عن التضامن بين السكان مع إمكانية كبيرة للمساهمة في التقدم الذي تحرزه والرفاه وتحقيق أولوياتها الإنمائية، وبالتالي تعزيز الأشكال التقليدية للتعاون الدولي والاتفاقات الذي يتم التوصل إليها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١١ - العمل معا من أجل تحديد المنظمات المالية الإقليمية والتنفيذ لتعزيز التنمية المستدامة في خطة التنمية الدولية، بغية تيسير مكافحة الفقر المدقع وعدم المساواة وتعزيز التقدم المحرز والرفاه ومعايير مستويات المعيشة الجيدة في البلدان الأعضاء. والقيام بالإضافة إلى ذلك، بتقييم آليات تمويل جديدة مبتكرة وشاملة جديدة وآليات وصكوك مالية من أجل النظام المالي الدولي، مع الأخذ في الاعتبار الاتفاقات التي تم التوصل إليها في كاراكاس وخطط عمل هافانا، وإعلان كيوتو بشأن الاجتماع الثاني لوزراء المالية في الجماعة.

١٢ - ضم الجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء في الجماعة، لكي يبدأ المؤتمر الدولي لتمويل التنمية عهدا جديدا من التعاون الحكومي الدولي ليس فقط من حيث التمويل والمساعدة التقنية من أجل التنمية، بل أيضا في صنع القرار ووضع المعايير الدولية المتعلقة بنقل التكنولوجيا ونشرها، وكذلك لتصحيح أوجه قصور النظام الدولي الحالي، من أجل تهيئة بيئة دولية مواتية ذات قواعد عادلة تدعم الجهود الوطنية.

الإعلان الخاص ٢١: التضامن مع الدول المتضررة من مصالح الشركات عبر الوطنية والشركات الأخرى

نحن رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المجتمعين في كوستاريكا، بمناسبة مؤتمر القمة الثالث لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،

المعقود في ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، نعرب عن تضامننا مع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فيما يتعلق بالمنازعات مع بعض الشركات العابرة للحدود الوطنية التي تلوث أراضيها ونظمها الإيكولوجية ومجتمعاتها المحلية؛

وإذ نحيط علما بالمنتدى الإقليمي الأول لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، المعقود في ٢٨ و ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٣ في ميدلبين، كولومبيا؛

وإذ نشير إلى القرار ٩/٢٦ المعنون ''وضع صك دولي ملزم قانونا بشأن الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان''، الذي اتخذ في إطار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة؛

نلتزم ببذل الجهود بشكل مشترك لمواصلة تعزيز السياسات والمبادرات التي تتيح تسوية الصعوبات الناشئة بين الدول والشركات عبر الوطنية، استنادا إلى القانون المعمول به ووفقا للقانون.

الإعلان الخاص ٢٢: عملية السلام بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا

نحن رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المجتمعين في كوستاريكا في ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ من أجل مؤتمر القمة الثالثة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

نعرب عن دعمنا الثابت لعملية السلام في كولومبيا ونرحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها من قبل حكومة الرئيس خوان مانويل سانتوس والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا خلال المحادثات في هافانا؛

وتشكل هذه الاتفاقات بشأن المسائل الجوهرية من أجل بناء السلام المؤدية إلى إحداث تحولات من أجل كولومبيا، أسسا للسلام في القارة أيضا؛

ولا يوجد شيء أكثر أهمية من إنهاء أطول نزاع في الأمريكيتين بشكل نهائي. ولهذا السبب، نحث الطرفين على التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن لكي يصبح بالإمكان تكريس جميع الجهود للمهمة الأساسية وهي: بناء السلام؛

ونأمل أيضا في أن تبدأ المحادثات بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني في أقرب وقت ممكن، لكي لا تضيع هذه الفرصة التاريخية لإنهاء النزاع وتحقيق سلام مستقر ودائم في كولومبيا.

الإعلان الخاص ٢٣: الإجراءات المتخذة بين جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة الأمم المتحدة

نحن، رؤساء دول وحكومات دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المجتمعين في كوستاريكا بمناسبة مؤتمر القمة الثالث لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛

وبغرض تعزيز الإجراءات المشتركة، ومواقف ووجود الجماعة داخل الأمم المتحدة؛

نقرر ما يلي:

١ - أن نطلب إلى المجموعة الرباعية أن تضع وثيقة اقتراح بشأن إجراءات وبدائل إضافية، بهدف التوضيح والتمكين وتوفير إطار عمل لإجراءات الجماعة في المحافل المختلفة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الآثار القانونية.

٢ - تقديم الاقتراح المشار إليه للنظر فيه من قبل الدول الأعضاء خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥ على مستوى المنسقين الوطنيين، بهدف اتخاذ قرار في هذا الصدد في مؤتمر القمة المقبل.

الإعلان الخاص ٢٤: البلاغ الصادر عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن الإجراءات الانفرادية ضد جمهورية فنزويلا البوليفارية

تؤكد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مجددا رفضها تطبيق التدابير القسرية الانفرادية بما يجافي القانون الدولي.

وتعرب الجماعة عن قلقها بشأن اعتماد قانون من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تفرض فيه جزاءات من جانب واحد على موظفين حكوميين من جمهورية فنزويلا البوليفارية.

وتؤكد الجماعة مجددا على المبادئ الواردة في إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باعتبارها منطقة سلام، والمتفق عليها في مؤتمر القمة الثاني المنعقد في هافانا في ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، الذي يحث جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي

على الاحترام الكامل للإعلان في علاقاتها مع الدول الأعضاء في الجماعة، بما في ذلك الالتزام بعدم التدخل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في الشؤون الداخلية لأي دولة أخرى، والتقيد بمبادئ السيادة الوطنية، والمساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب.

وترحب الجماعة بتعزيز الحوار والتعاون فيما بين الدول كوسيلة لتعزيز التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء فيها وتشجع على ذلك. ولذلك، فهي تحث الدول على الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تعرقل إجراء هذا الحوار.

الإعلان الخاص ٢٥: استرداد التراث الثقافي المادي والتاريخي والأثري والفني لدول المجموعة

نحن رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المجتمعين في كوستاريكا، من أجل مؤتمر القمة الثالث لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المنعقد في ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛

اقتناعا منا بأن التراث الثقافي المادي لبلداننا يشكل دعامة أساسية لهوية شعوبنا وجذورها التاريخية؛

وإدراكا منا بأنه تم نقل عينات هامة من تراثنا الثقافي المادي بصورة غير مشروعة من أقاليمنا؛

نقرر ما يلي:

١ - ندعو البلدان المهتمة في المنطقة للإسهام في إنشاء سجل طوعي بدءا من الموافقة على هذا الإعلان الخاص، فيما يتعلق بالتراث الثقافي المادي لمجتمعنا الذي انتزع حاليا، وقد يكون في بلدان ثالثة، والذي يشكل امتلاكه إفقارا للتراث الثقافي لشعوبنا وهوياتها.

٢ - ندعو حكومات البلدان التي لديها أصول للتراث الثقافي الخاص ببلداننا إلى تعزيز التدابير المناسبة لإدارة واستعادة جميع الأصول الثقافية المنتزعة بصورة غير مشروعة بناء على طلب الدولة المنشأ، مع مراعاة الصكوك الدولية ذات الصلة.

٣ - نطلب من وزراء الثقافة في الجماعة مناقشة نطاق تعريف ”الممتلكات الثقافية“، ووضع استراتيجية إقليمية بشأن موضوع هذا الإعلان الخاص في الاجتماع القطاعي المقبل.

الإعلان الخاص ٢٦: الحالة السياسية في هايتي

نحن رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المجتمعين في كوستاريكا، من أجل مؤتمر القمة الثالث لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المنعقد في ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛

إذ نضع في الاعتبار:

المبادئ والقيم التأسيسية لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

والحالة السائدة في هايتي منذ عام ٢٠١١ التي أدت حتى الآن إلى تأجيل الانتخابات البلدية والتشريعية الهامة؛

والحاجة إلى تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة في أقرب وقت ممكن، لحفظ وتعزيز النظام الدستوري؛

وإذ نأخذ في الاعتبار:

الجهود المبذولة للتغلب على الصعوبات التي تعوق تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة حتى هذا الوقت؛

والاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الفرع التنفيذي والجهات المعنية الهامة التي تضطلع بدور هام في الأزمة؛

وإذ نضع في الاعتبار:

التطورات الإيجابية الأخيرة للحالة في هايتي، ولا سيما تشكيل حكومة بإجماع الآراء وتبوؤها السلطة، فضلا عن المجلس الانتخابي المؤقت الوارد في الأحكام الدستورية؛

وتدخل رئيس جمهورية هايتي، فخامة ميشيل جوزيف مارتيللي، قبل الجلسة العامة لمؤتمر القمة، واستمرار الحوار معه والتزامه بمواصلة الجهود لتحقيق الانتخابات المذكورة أعلاه خلال عام ٢٠١٥؛

نعلن ما يلي:

دعمنا للسلطات الهايتية الدستورية وجميع الجهات المعنية الملتزمة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة، في أقرب وقت ممكن، والحفاظ على التقدم الذي أحرز في بناء الديمقراطية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين والتنمية المستدامة للبلد وتعزيزه.